E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/69
14 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا المفوضية السامية والأمين العام

تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/ينـــاير إلى كـــانون الأول/ديـــسمبر ٢٠٠٧، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إنشاء وتعزيـــز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتدابير التي اتخذها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ والتعاون بين هذه المؤسسات الوطنية والآليات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما يتضمن التقرير معلومات عن العمل الذي قامت به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بمسائل مواضيعية محددة. ويمكن الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالأحداث المشار إليها في هذا التقرير على الموقع الخاص بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net) على الإنترنت. ويمكن العثور على معلومات إضافية تتعلق بالمبادرات والمساعدة المقدمة إلى هذه المؤسسات الوطنية في تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى مجلس حقـــوق الإنـــسان في دورتـــه الرابعـــة (A/HRC/4/91) وإلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (A/62/287).

* تقيداً بالقواعد التي وضعتها الجمعية العامة بشأن الحد من عدد الصفحات، يُعمَّم المرفق كما ورد باللغة التي قُدم بها فقط.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١	٥
أولاً - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٢-٥٥	٥
ألف - الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....	٧-٢٨	٦
١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي.....	١٢	٧
٢- أفريقيا	١٣-٢١	٧
٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٢٢-٢٥	٨
٤- أوروبا	٢٦-٢٨	٩
باء - دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمبادرات الإقليمية المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....	٢٩-٤٦	٩
١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي.....	٢٩-٣١	٩
٢- أفريقيا	٣٢-٣٤	١٠
٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٣٥-٣٩	١١
٤- أوروبا	٤٠-٤٣	١٢
٥- المنطقة العربية	٤٤-٤٦	١٣
جيم - دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمبادرات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....	٤٧-٥٥	١٤
١- لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	٤٧-٥٢	١٤
٢- اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	٥٣-٥٥	١٥
ثانياً - التعاون بين آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٥٦-٦٨	١٦
ثالثاً - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٦٩-٧٢	١٩

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
رابعاً – المائدة المستديرة الخاصـــة بالمؤســـسات الوطنيـــة لحقـــوق الإنـــسان والمسائل المواضيعية	٧٣-٨٠	٢٠
ألف – منع الصراعات ومنع التعذيب	٧٣-٧٨	٢٠
باء – العدالة الانتقالية.....	٧٩	٢١
جيم – دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.....	٨٠	٢٢
خامساً – استنتاجات.....	٨١-٨٦	٢٢

Annexes

I.	Sixth Conference of African National Human Rights Institutions - Kigali Declaration.....	٢٤
II.	Twelfth Annual Meeting of the Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions - Concluding Statement	٢٩
III.	14th Annual Workshop of the Framework on Regional Cooperation for the Promotion and Protection of Human Rights in the Asia-Pacific Region - Bali Action Points.....	٣٣
IV.	Regional Workshop on the Establishment of National Human Rights Institutions in Asia - Concluding Statement.....	٣٥
V.	Support and Obstacles to the Protection of Human Rights; cooperation between ombudsman institutions and publi administration, media and civil society Regional Ombudsman Conference - Joint recommendations.....	٣٦
VI.	First Arab - Euro Regional Conference for National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights - Conclusions and Recommendations.....	٤١
VII.	The Third Conference on the “Role of National Human Rights Institutions in Promoting the Independence of the Judiciary in the Arab Region” - Rabat Declaration.....	٤٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

VIII. Chart of the status of national institutions accredited by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights ٤٩

IX. Workshop of National Human Rights Institutions and Treaty Bodies - Conclusions ٥٦

X. Discussion paper on interaction between national human rights institutions and special procedures ٥٩

مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة". ويعرض هذا التقرير المحدَّث ما أُحرِز من تقدم منذ تقديم الأمين العام تقريره الأخير، الخاص بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/4/91).

أولاً - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢- تولي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) (قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المرفق). كما تعمل المفوضية على تنسيق عمل تلك المؤسسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتدعم زيادة مشاركة تلك المؤسسات في محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشجِّع المفوضية على تبادل أفضل الممارسات فيما بين تلك المؤسسات، وتدعم تعزيز شبكاتها الإقليمية وتيسِّر وصولها إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإلى الشركاء الآخرين المعنيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن طريق طائفة واسعة من الأنشطة، إلى زيادة درجة التزامها بدعم عملية بناء مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان، وإلى زيادة فعالية هيئات التنسيق الإقليمية الخاصة بتلك المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وحدة المؤسسات الوطنية، التابعة للمفوضية، برنامج زمالات وأصدرت نداء في عام ٢٠٠٧ لتقديم مرشحين. وسيُختار، عن طريق هذا البرنامج، موظف واحد من كل مؤسسة وطنية من هذه المؤسسات المصنفة في قائمة "الوضع ألف" للعمل في وحدة المؤسسات الوطنية لفترة ستة أشهر من أجل اكتساب معرفة وخبرة بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيكون برنامج الزمالات هذا ذا فائدة للمفوضية من حيث الخبرة الفنية الموضوعية وكذلك من حيث توحيد عملية الاتصالات المباشرة مع موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من كافة أنحاء العالم.

٤- وتَبرز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس كشركاء أساسيين في النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان ونظراء مهمين للمفوضية. ويمكن لهذه المؤسسات أن تؤدي دوراً حاسم الأهمية في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛ وهو دور يتزايد اعتراف المجتمع الدولي به.

٥- وقد أبرزت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا الدور في افتتاح الدورة التاسعة عشرة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وأشارت المفوضة السامية إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضرورية لضمان احترام سيادة القانون على الصعيد الوطني، فضلاً عن ضرورتها لتناول قضايا حقوق الإنسان الحاسمة مثل الإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، وكذلك محاربة ثقافة الإفلات من العقاب.

٦- وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، أكدت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان الدور الذي من المحتمل أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الآلية قد تقود إلى ميلاد مؤسسات جديدة كثيرة من هذا القبيل، وإلى امتثال أكبر من جانب هذه المؤسسات بمبادئ باريس، إذ إنه من المحتمل أن تضاعف البلدان جهودها الرامية إلى تعزيز نظمها الوطنية للحماية.

ألف - الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧- تعهدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصُّعُد القطرية والإقليمية والعالمية، وبشكل رئيسي عن طريق نشاط وحدة المؤسسات الوطنية التي تعمل بالتشاور مع الوحدات الجغرافية والمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية. وتقدَّم المشورة المكيَّفة حسب الاحتياجات إلى عدد متزايد من البلدان، بطلب منها، بشأن وضع أطر دستورية أو تشريعية ملائمة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية الجديدة وبطبيعة تلك المؤسسات ووظائفها وسلطاتها ومسؤولياتها. كما يجري الاضطلاع بتحليلات مقارَنة، وتقييمات لاحتياجات التعاون التقني، والقيام ببعثات لصياغة المشاريع وتقييمها.

٨- وقد أعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواد تدريبية وإعلامية مختلفة في صورتها النهائية، مثل الأقراص المدمجة الخاصة بمشروع الجهات الفاعلة من أجل التغيير (انظر الفرع "رابعاً" أدناه)، والدليل الخاص بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومحاربة التمييز المرتبط بالفيروس (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز).

٩- وبالإضافة إلى عقد المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (بوليفيا - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، وكما طلب في إعلان سانتا كروز، أُعدت دراسة عن أفضل الممارسات بشأن قضايا حقوق الإنسان والهجرة.

١٠- ومنذ عام ٢٠٠٣، تدير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، بالتعاون مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، موقعاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net). وهذا الموقع المربوط بجميع المواقع الشبكية القائمة للمؤسسات الوطنية وبالصفحة الرئيسية للمفوضية على الشبكة العالمية، يشتمل على معلومات عن القضايا القطرية والمواضيعية التي تهم المؤسسات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت في عام ٢٠٠٤ قاعدة بيانات للتحليلات المقارنة للإجراءات والأساليب التي تتبعها المؤسسات الوطنية للتعامل مع الشكاوى، فضلاً عن خدمة التنبيه إلى الأخبار العاجلة التي تُرسل عن طريق البريد الإلكتروني إلى جميع الأطراف المهتمة. وفي عام ٢٠٠٨، ستتولى اللجنة الهندية لحقوق الإنسان إدارة هذا الموقع الشبكي وقيادته.

١١- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة إلى البلدان التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيطاليا، وبورندي، وتيمور - ليشتي، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وشيلي، وطاجيكستان، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومدغشقر. كما قُدمت المشورة في

كثير من الأحيان بالتعاون مع شركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وشبكات إقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أرسلت المفوضية رسائل إلى جميع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة مشفوعة بمذكرة معلومات إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لإنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتلقت الأفرقة القطرية، حتى تاريخه، ردوداً إيجابية في جملة بلدان من بينها: منغوليا، والعراق، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وموريتانيا.

١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٢- متابعةً للبعثات المضطلع بها في عام ٢٠٠٥، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة إلى حكومة شيلي بشأن *امتثال المعهد الشيلي لحقوق الإنسان* لمبادئ باريس.

٢- أفريقيا

١٣- تعاقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع خبير استشاري للقيام ببعثة إلى ليسوتو وتقديم تقرير عن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية تعليقاتها على مشروع التشريع الخاص بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في ليسوتو، وعلى التعديل الدستوري. ووقت إعداد هذا التقرير، كان قد وُضع مشروع قانون بالتشاور مع الجهات الفاعلة الوطنية بهدف إنشاء اللجنة.

١٤- وتشارك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتبها الإقليمي لشرق أفريقيا (الموجود في إثيوبيا)، في إجراء مناقشات عن بناء القدرات للمؤسسة الإثيوبية لحقوق الإنسان وعن إمكانية اعتمادها من جانب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٥- ويقوم المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (الموجود في جنوب أفريقيا) إلى جانب أمانة الكومنولث بوضع استراتيجية مشتركة لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في سوازيلند.

١٦- وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة بشأن مشروع التشريع الخاص بإعادة تنظيم لجنة حقوق الإنسان في مدغشقر (عن طريق مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنتاناناريفو).

١٧- وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان بدعم عملية إنشاء لجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان، التي يوجد مقرها في جوبا والمنصوص عليها في الدستور الانتقالي لجنوب السودان. وقد يسرت المفوضية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، القيام بجولة دراسية في أوغندا وجنوب أفريقيا لأعضاء لجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان حديثي التعيين. وتعمل المفوضية مع حكومة جنوب السودان على وضع التشريع التمكيني للجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان في صورته النهائية.

١٨- وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، عقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون حلقة عمل لتحقيق توافق آراء بشأن احتياجات اللجنة من القدرات ودور الأمم المتحدة في دعم

اللجنة. وقد حُددت أربعة مجالات رئيسية للتعاون هي: بناء القدرات، والبرامج المشتركة، وتعبئة الموارد، والاتصالات والمعلومات. وظلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، تقدم الدعم إلى حكومة سيراليون لإنشاء لجنة حقوق الإنسان، ولا سيما لصياغة تشريع تمكيني، وعن طريق تقديم الخدمات الاستشارية (بما في ذلك فيما يخص عملية التعيين). ويسرت المفوضية عملية دمج اللجنة في الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية للّجان الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن مشاركة أعضاء اللجنة في المؤتمر السادس للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان (كيغالي، رواندا، ٨-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

١٩- وفي كوت ديفوار، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقسم حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتقديم تحليل قانوني للمرسوم الرئاسي رقم 2005-08/PR الصادر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ والمنشئ للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان. كما نُظمت لأعضاء اللجنة جولة دراسية إلى كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٢٠- وعملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع مركزها دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (ياوندي، الكاميرون)، ومع عملية الأمم المتحدة في بورندي على تقديم المشورة القانونية والمشورة في مجال السياسات إلى حكومة بوروندي من أجل إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وتعمل المفوضية مع جهة الوصل في عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٢١- ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقدم الدعم إلى اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بغية تعزيز نظامها الخاص بالنظر في الشكاوى. وفي أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، سيصل إلى أوغندا موظفان من اللجنة الهندية لحقوق الإنسان بغية تقديم الدعم إلى المفوضية وإلى اللجنة الأوغندية فيما يتصل بتعزيز إجراءات النظر في الشكاوى واستخدام قاعدة البيانات ذات الصلة. وتقوم المفوضية وأوغندا بتنظيم البعثة وبتمويلها.

٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٢- أُقيم مشروع لبناء القدرات مدته ثلاث سنوات شراكة بين كل من مكتب أمين المظالم في تيمور - ليشتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبدأ التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ويعمل المشروع كمظلة لجماعة المانحين لدعم مكتب أمين المظالم. وقد قدمت المفوضية المشورة الفنية إلى مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة في تيمور - ليشتي بشأن إنشاء مجلس طوعي استشاري مما سيضمن تعددية أكبر داخل هذه المؤسسة.

٢٣- وتعاقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع خبير استشاري لينضم ويقدم الدعم إلى بعثة لتقييم الاحتياجات يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد راؤول والينبرغ من أجل دعم وتعزيز المؤسسة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان "كومناس هام" (١١ تشرين الثاني/نوفمبر - ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

٢٤- وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببعثة إلى كمبوديا ضمَّت خبيراً استشارياً متعاقَداً معه من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في آيرلندا

الشمالية، وذلك لمقابلة الجهات المعنية الرئيسية الوطنية والدولية. والهدف من البعثة هو دعم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في كمبوديا ممتثلة لمبادئ باريس.

٢٥- وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورقة استشارية عن ورقة بحث لمشروع يتعلق بأشكال اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، وعن ورقة نقاش تتصل بالتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في المحيط الهادئ والقيمة المضافة لإقليم المحيط الهادئ.

٤- أوروبا

٢٦- في شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة القانونية بشأن مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إيطاليا. وأعقب ذلك مزيد من المشورة بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني الإيطالية. وقد اعتمد مجلس النواب نص مشروع القانون في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وهو الآن رهن موافقة مجلس الشيوخ.

٢٧- وفيما يخص طاجيكستان، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مشروعاً لتقديم المساعدة في صياغة قانون لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. واستمر المشروع من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ واشتمل على تقاسم المعرفة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعيين خبير استشاري لمساعدة الفريق العامل الحكومي في صياغة قانون لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وتنظيم مائدة مستديرة وطنية لمناقشة مشروع القانون أمام الجمهور. ومن المتوقع أن يقدم الفريق العامل نص المشروع إلى الحكومة بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٨- وفي عام ٢٠٠٧، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقات عمل تدريبية عن بناء القدرات وزيادة الوعي لموظفي المكاتب الإقليمية لمكتب أمين المظالم في أذربيجان واختارت ممثلين للمجتمع المدني (عُقدت حلقتان في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وحلقة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأخرى في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧). وشملت المواضيع التي تناولتها تلك الحلقات تعريف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومبادئ باريس، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

باء - دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمبادرات الإقليمية المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

شبكة الأمريكتين

٢٩- تتكون شبكة الأمريكتين من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة والمعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لامتثالها لمبادئ باريس. وبتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

كانت الشبكة تضم البلدان التالية: الأرجنتين، وإكوادور، وباراغوي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

٣٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة الخامسة للشبكة (المعقودة في بوينس آيرس) خطة العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي شملت أنشطة في مجالات الحق في التعليم، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في بيئة صحية، وحقوق الشعوب الأصلية، وحظر التعذيب، والمهاجرين. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، نظمت الشبكة حلقة عمل في مناغوا لمتابعة خطة العمل الخاصة بتعزيز وحماية الحق في التعليم. وقد شاركت الأمم المتحدة في هذا الحدث.

٣١- وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظمت شبكة الأمريكتين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حلقة نقاش في مكسيكو سيتي عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد كان الهدف من النقاش تعزيز قدرات تلك المؤسسات من المنطقة بغية رصد تنفيذ الاتفاقية المعتمدة حديثاً، ولا سيما فيما يخص الدور الصريح للمؤسسات بموجب المادة ٣٣ من الاتفاقية. ووُجهت الدعوة إلى خبراء وطنيين ودوليين للمشاركة في النقاش. كما أسهمت المفوضية في نشر نتائج النقاش والتي ستأخذ شكل مبادئ توجيهية موجهة إلى المؤسسات.

٢- أفريقيا

٣٢- قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومشروع مؤسسة بروكينجز - جامعة بيرن - عن التشرد الداخلي، الدعم لتنظيم المؤتمر السادس للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في كيغالي في الفترة من ٨ حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. والهدف العام للمؤتمر هو زيادة الوعي وسط المؤسسات الوطنية الأفريقية بدورها المحتمل في حماية حقوق الإنسان للاجئين والمشردين في الداخل، والأشخاص عديمي الجنسية، وتعزيز قدرات المؤسسات على المشاركة بشكل فعّال في حماية تلك الفئات الضعيفة. ونتائج المؤتمر، إعلان كيغالي، ملحقة بهذه الوثيقة في المرفق الأول.

٣٣- ودعمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إنشاء شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان. وقد وُقع دستور الشبكة في المؤتمر السادس للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان؛ والغرض الرئيسي للشبكة هو تشجيع إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا طبقاً لمبادئ باريس، وتعزيز فعالية تلك المؤسسات، وتشجيع التعاون فيما بينها. وتضم الشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية للمنظمات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والممتثلة لمبادئ باريس. وحلت الشبكة مكان لجنة تنسيق المنظمات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان التي أُنشئت في عام ١٩٩٦. وينص دستور الشبكة على إنشاء أمانة دائمة للشبكة في نيروبي. وبدعم مالي من المفوضية، عُيِّن مؤخراً مدير تنفيذي وعُيِّن مساعد له. وشجعت المفوضية الجهات المانحة المحتملة الأخرى على دعم الأمانة بمجرد تحديد خطة العمل وبرنامج الأنشطة.

٣٤- وعُقد في القاهرة يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مؤتمر دولي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا، بتركيز على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.وتركزت المناقشات على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والإدارة ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ودور تلك المؤسسات في تعزيز الديمقراطية والتنمية، والترابط بين حقوق الإنسان واستقلال القضاء. وشارك في المؤتمر كل من: السلطات المصرية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). كما شارك في الحدث موظفون كبار بالمفوضية وأدلوا بكلمات رئيسية.

٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

الاجتماع السنوي الحادي عشر لمنتدى المؤسسات الوطنية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٣٥- شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كما في الأعوام السابقة، في تمويل الاجتماع السنوي لمنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ الذي عُقد في سيدني بأستراليا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقد عُقد الاجتماع بالاشتراك مع اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، وشارك فيه ١٥٠ ممثلاً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو زيادة التعاون بشأن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تعزيز وتدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية الدعم في هذه المناسبة وشاركت فيها بشكل فعّال، كما أُلقيت كلمة افتتاحية نيابة عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

٣٦- وقد ركز الاجتماع السنوي الثاني عشر على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. كما سلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى التعاون فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفه جزءاً هاماً من عملية تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واتفق أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ أيضاً على إنشاء "جهة وصل" تعنى بالإعاقة في كل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وإجراء اتصالات منتظمة على مستوى كبار المسؤولين الإداريين لمناقشة التقدم المحرز فيما يتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وتعزيزها ورصدها. وقدم المجلس الاستشاري للحقوقيين تقريره المؤقت عن حقوق الإنسان والبيئة. ومن التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير دعوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى اعتماد حق معين في البيئة.

٣٧- وأعرب المنتدى في بيانه الختامي (انظر المرفق الثاني) عن تقديره لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لريادتها في دعم إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ورحب المنتدى بحرارة أيضاً بالشراكة المتينة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأعرب عن تطلعه إلى تقوية هذه العلاقة وإلى مشاركته في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لإطار التعاون الإقليمي

٣٨- عُقدت حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لإطار التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بالي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد حضرت حلقة العمل ٣٢ دولة،

و١٣ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وممثلون لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي ومنظمات غير حكومية مختلفة. واستضافت الحدث حكومة جمهورية إندونيسيا، كما افتتحته رسمياً المفوضة السامية لحقوق الإنسان. واعتمدت حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة نقاط عمل بالي (انظر المرفق الثالث) التي رحبت بعدة أمور من بينها أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل دعم التعاون الإقليمي.

حلقة العمل الإقليمية بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا

٣٩- في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مانيلا حلقة إقليمية بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا، وذلك بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في الفلبين وبدعم من حكومة الفلبين. وجمعت الحلقة ممثلين للحكومات والبرلمانات في تسعة بلدان في آسيا ليس بها بعد مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان (باكستان، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والصين، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار، واليابان). وكان الغرض من الاجتماع هو تزويدهم بوسائل عملية ودروس مكتسبة من أجل إنشاء مؤسسات وطنية في بلدانهم. وشارك في الحلقة ممثلون عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية من البلدان المعنية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفلبين وفي فييت نام، والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأكد البيان الختامي (انظر المرفق الرابع) الذي اعتمده المشاركون بشدة على أهمية اتخاذ التدابير الضرورية بغية إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ممتثلة لمبادئ باريس.

٤- أوروبا

لجنة التنسيق الأوربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤٠- شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اجتماعات لجنة التنسيق للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (في جنيف يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي برلين يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفي دبلن يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) لبحث المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، مثل إصلاح إجراءات اعتماد المؤسسات الوطنية، واشتراك المؤسسات الوطنية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي بشأن المؤسسات الوطنية، وقاعدة بيانات المؤسسات الوطنية الخاصة بحقوق الإعاقة. وتتكون المجموعة الأوربية من ١٧ عضواً كاملي العضوية - وهي المؤسسات الوطنية المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - و٩ مراقبين (وهي المؤسسات التي لم تعترف بها لجنة التنسيق على أنها ممتثلة بالكامل لمبادئ باريس).

مجلس أوروبا

٤١- عُقد المنتدى السنوي لمركز التعاون بين الشمال والجنوب في لشبونة يومي ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بالتعاون مع لجنة البندقية ومكتب مفوض حقوق الإنسان بمجلس أوروبا. وشاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الحدث وأصدرت بياناً عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وبشكل عام، يسّر منتدى لشبونة ٢٠٠٧ النقاش بشأن

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووظيفتها وأعمالها، كما يسَّر دور التعاون بين الشمال والجنوب في تعزيز كفاءة تلك المؤسسات.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٤٢- في يومي ١٢ و١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اجتماع البعد الإنساني التكميلي الذي نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبها لشؤون المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في فيينا. وقد كُرّست إحدى الجلسات الرئيسية الثلاث لدور المؤسسات الوطنية المستقلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وشاركت المفوضية بنشاط في الاجتماع.

مؤتمر أمناء المظالم الإقليمي

٤٣- شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مؤتمر أمناء المظالم الإقليمي الذي نظمته مؤسسة أمناء المظالم في كوسوفو بدعم من مكتب الولايات المتحدة في بريشتينا ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك في يومي ٨ و٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في بريشتينا، كوسوفو. وضم المؤتمر، الذي كان موضوعه: "الدعم والعقبات فيما يخص حماية حقوق الإنسان: التعاون بين مؤسسات أمناء المظالم والإدارة العامة، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني"، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع أنحاء جنوب شرق أوروبا، وممثلين عن السلطات المحلية في كوسوفو، ومجموعات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، كما ضم ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية. وقد اعتبر المشاركون أن المؤتمر كان ناجحاً وأسفر عن توصيات مشتركة عملية ومحددة.

٥- المنطقة العربية

٤٤- في عام ٢٠٠٧، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اجتماعات الحوار العربي - الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، الذي نظمه المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، بهدف إنشاء منبر إقليمي من أجل التعاون والتبادل بشأن مسائل حقوق الإنسان بين المؤسسات الوطنية العربية والمؤسسات الوطنية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد ركَّز الاجتماع التحضيري الأول لهذا الحوار، الذي عُقد في عَمَّان في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير حتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، على الحصول على المعلومات وتطوير المجتمع المدني، في حين ركَّز الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عُقد في عَمَّان في يومي ١٨ و١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على حقوق الإنسان والإرهاب. وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، أُوصي بأن يضع فريق عامل عربي - أوروبي مشترك أدوات عملية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أتاحت مشاركة المفوضية الفعالة في الحدث إجراء مناقشات وإقامة تعاون أوثق مع عدد من المؤسسات الوطنية من المنطقة العربية.

٤٥- وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مائدة مستديرة عنوانها "حوض البحر الأبيض المتوسط: مجال للحوار والتعاون - الوسطاء: جهات فاعلة من أجل الحكم الرشيد". وضم الحدث الذي نظمه الوسيط المغربي والوسيط الفرنسي والنيابة العامة الإسبانية مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من بلدان عديدة (إسرائيل، وألبانيا، وأندورا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، والجزائر، وسلوفينيا، والسويد، وقبرص، وكرواتيا، ومالطا، ومالي، ومصر، والمغرب). وهدف الاجتماع إلى مناقشة

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وما يمثله ذلك من تحديات وما يتيحه من فرص لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد اختتمت المائدة المستديرة باعتماد إعلان ختامي نص على التزام بإنشاء شبكة دائمة من أمناء المظالم والوسطاء لتبادل الخبرات والتعاون في القضايا العابرة للحدود (مثل الهجرة).

٤٦- وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ عُقد في الرباط المؤتمر الثالث المتعلق بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز استقلال السلك القضائي في المنطقة العربية، ونظمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب، بالتعاون مع الحكومة المغربية. واستهدف المؤتمر دعم المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعضيد دور المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في تعزيز سيادة القانون واستقلال السلك القضائي وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد ضم المؤتمر ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، والسلك القضائي، ومنظمات إقليمية من ضمنها جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وخبراء في إقامة العدل، فضلاً عن منظمات غير حكومية. واعتمد المؤتمر "إعلان الرباط" الذي يضع الخطوط الرئيسية لاستراتيجية محددة لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز استقلال السلك القضائي في المنطقة العربية (انظر المرفق السابع).

جيم - دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمبادرات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٤٧- قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوصفها أمانة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد، الدعم الفني إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة التنسيق الدولية في جنيف، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، كما سهَّلت عقدها. وقد دارت المناقشات في تلك المناسبة حول اشتراك المؤسسات الوطنية مع مجلس حقوق الإنسان، ودور هذه المؤسسات في عملية هيئات معاهدات الأمم المتحدة؛ ومتابعة المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وإعلان سانتا كروز؛ وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وخطط المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما انتخبت اللجنة رئيساً جديداً ونائباً للرئيس (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كل من كندا وجمهورية كوريا، على التوالي). وقدمت المفوضية أيضاً الدعم لأحداث موازية تتعلق بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال منع التعذيب، وتفاعلها مع اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، وتعاونها مع المنظمات غير الحكومية.

٤٨- وقُدِّم في الاجتماع عرض يتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم التركيز على أنه، طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣٣ من الاتفاقية، للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور واضح يتعين عليها الاضطلاع به. وأعرب المشتركون أيضاً عن دعمهم لقاعدة البيانات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي وضعت بادئ ذي بدء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لجمع وتحليل المعلومات عن الكيفية التي تعالج بها المؤسسات الوطنية الشكاوى المتعلقة بالمعوقين.

٤٩- وثمة نتيجة هامة أخرى أسفر عنها اجتماع اللجنة وهي إجماع أعضاء اللجنة على دعم الاقتراح الداعي إلى إنشاء تمثيل دائم للجنة في جنيف، والغرض الرئيسي من ذلك هو السماح للجنة ولفرادى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإسماع صوتها في دورات مجلس حقوق الإنسان واجتماعات هيئات المعاهدات. وشجع أعضاء اللجنة هيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية على المشاركة بشكل فعال في دورات المجلس، كما كان الحال بالنسبة إلى المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالوضع "ألف" وللجنة، وذلك بما يتماشى مع قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥، على أن يكون هذا خاضعاً للإجراءات الصارمة التي اتُفق عليها في الدورة، (على سبيل المثال، في وسعها الكلام باسم المؤسسات التي تتمتع باعتماد من فئة الوضع "ألف" فقط).

٥٠- وحسبما اتُفق عليه أثناء الدورة التاسعة عشرة للاجتماع السنوي للجنة التنسيق الدولية، عُين ممثل مؤقت للجنة مثّل رئاستها، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتمتع بالوضع "ألف"، وتحدث باسمها في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. ويسرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعد التشاور مع المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، لممثل اللجنة الحصول على مكتب في مبنى قصر الأمم، الأمر الذي جعل التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والنظام الدولي لحقوق الإنسان يتم على نحو أيسر.

٥١- واجتمع مكتب اللجنة لأول مرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في جنيف وحضر الاجتماع رئيس اللجنة (كندا) ونائب رئيس اللجنة (جمهورية كوريا) ورئيس اللجنة السابق (الدانمرك) وممثل لمؤسسة وطنية واحدة عن كل منطقة (من الهند، ونيجيريا، والمكسيك، وآيرلندا، على التوالي). وشارك أيضاً منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وناقش أعضاء مكتب اللجنة، في جملة أمور، تفاعل المؤسسات الوطنية مع مجلس حقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتفاعل المؤسسات الوطنية مع المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، والاقتراح الداعي إلى إنشاء تمثيل للّجنة في جنيف، والآليات القطرية وآليات الإنذار المبكر من أجل المؤسسات الوطنية المعرضة للتهديد، ومسائل تنظيمية تتعلق باللجنة.

٥٢- واجتمع مكتب اللجنة الموسع مرة ثانية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وناقش عدة أمور من بينها: مبادرات لجنة التنسيق الدولية، والاعتماد لدى لجنة التنسيق، والإعداد للدورة العشرين للجنة، فضلاً عن المؤتمر الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المزمع عقده في نيروبي في عام ٢٠٠٨. وللمرة الأولى، حضرت جميع هيئات التنسيق الإقليمية الاجتماع، وفي مقدمتها هيئة التنسيق الأفريقية. كما يسر الاجتماعات خبير استشاري من المعهد الكندي للإدارة (منظمة غير ربحية).

٢- اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٥٣- قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعما في خدمات السكرتارية إلى اجتماعي اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المنعقدين في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (للاطلاع على قائمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية، انظر المرفق الثامن).

٥٤- وفي عام ٢٠٠٧، استعرضت اللجنة الفرعية وضع الاعتماد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من البلدان الـ ٢٦ التالية: الأردن، وإسبانيا، وأفغانستان، وإندونيسيا، والبرتغال، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وسري لانكا، وسلوفاكيا، والسنغال، والسويد، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وكولومبيا، والمغرب، وملاوي، ونيبال، ونيجيريا، وهندوراس، واليونان. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت لجنة التنسيق الدولية ٦٠ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الوضع "ألف"، أي اعتبرتها ممتثلة لمبادئ باريس.

٥٥- وعُززت أيضاً إجراءات الاعتماد لدى لجنة التنسيق، وذلك بإتاحة إجراء الاستئناف بما يضمن شفافية أكبر وإجراءات قانونية سليمة، وبخاصة بالنسبة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تُعتبر غير ممتثلة لمبادئ باريس. فالمؤسسات الوطنية أصبحت لديها الآن مهلة ٣٠ يوماً لاستئناف نتائج الاستعراض الذي تجريه اللجنة الفرعية، تتخذ بعدها لجنة التنسيق الدولية بكامل عضويتها قراراً. وطُبق أيضاً إجراء استعراض أكثر صرامة لكل طلب اعتماد، ويشمل ذلك تقديم المؤسسات الوطنية لجميع الوثائق وشهادة الامتثال قبل انعقاد الجلسة. ويجوز للجنة الفرعية، أثناء الاستعراض، الاتصال بالمؤسسات نفسها، إن كان ذلك ضرورياً، عن طريق المكالمات الهاتفية التداولية. وفضلاً عن ذلك، صيغت توصيات اللجنة الفرعية على نحو مركز، إذ تطلب أحياناً استعراض عمليات الاعتماد قبل انتهاء الإطار الزمني المعتاد المحدد بخمس سنوات. وأخيراً، تُوزع توصيات اللجنة الفرعية بشكل أوسع على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات المعنية الأخرى من أجل إجراء المتابعة.

ثانياً - التعاون بين آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان

٥٦- ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدعم تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥ والممارسة السابقة للجنة. وأتاح قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ فرصاً كثيرة للمؤسسات الوطنية ولآليات التنسيق الإقليمية التابعة لها كي تشترك في دورات المجلس وتشارك في آلياته المختلفة. ويجوز للمؤسسات الوطنية المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية بوصفها ممتثلةً لمبادئ باريس، كما يجوز للجنة ذاتها ولهيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية أن تشارك في المجلس وتتكلم فيه بصفة مستقلة وبشأن جميع بنود جدول الأعمال. ويمكنها تقديم بيانات خطية، وإصدار وثائق (تحمل رمز وثائق الأمم المتحدة الخاص بها)، وأن تكون لها ترتيبات مستقلة لتحديد أماكن الجلوس.

٥٧- وفيما يتعلق بآليات المجلس، منح القرار ١/٥ المؤسسات الوطنية دوراً واضحاً هاماً، على سبيل المثال، فيما يتعلق بآلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث يضم أحد أنواع الوثائق الثلاثة للاستعراض معلومات مقدمة من الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومن شأن هذه الأخيرة أن تؤدي دوراً حاسماً في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل، ابتداء من تقديم الوثائق، وحضور الاستعراض وحتى مرحلة متابعة التوصيات.

٥٨- وأخيراً، ستقوم المؤسسات الوطنية بدور هام بشأن هيئة المجلس الاستشارية، وكذلك بشأن إجراءات الشكوى، على وجه التحديد أكثر.

٥٩- وفي عام ٢٠٠٧، شارك كل من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة في الوضع "ألف"، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - بوصفه هيئة تنسيق إقليمية - والممثل المؤقت للجنة التنسيق الدولية (باسم المؤسسات الوطنية المعتمدة في الوضع "ألف")، بمداخلات أثناء اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، ومن تلك المؤسسات: *اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان في فرنسا، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المملكة المغربية*، واللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، ولجنة حقوق الإنسان في رواندا، وأدلت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من ألمانيا، والدانمرك، وفرنسا، واليونان، والنرويج، والمغرب ببيان مشترك. وقدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وثائق لتجهيزها بوصفها وثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحمل رمز وثائق الأمم المتحدة الخاص بها.

هيئات المعاهدات

٦٠- شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هيئات المعاهدات بشكل منتظم في تقديم تحليلات من الخبراء تخص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأنشطة المتصلة بها، بوصف ذلك نشاطاً متواصلاً من أنشطتها. وتُعد المفوضية بانتظام تقارير موجزة إلى كل واحدة من هيئات المعاهدات عن تلك المؤسسات وعن المسائل المتصلة بها فيما يخص البلدان التي تشملها الدراسة. وتُعد المفوضية أيضاً وتُحدّث بانتظام لكل الملاحظات الختامية والتوصيات التي تقدمها هيئات المعاهدات فيما يتصل بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (تُنشر على موقع تلك المؤسسات على شبكة الإنترنت www.nhri.net)، وترسل تلك الملاحظات الختامية بانتظام، بعد اعتمادها، إلى المؤسسات الوطنية في البلدان المعنية.

٦١- وظلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشارك منذ عام ٢٠٠٣ في المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي والمتعلق بـ "تعزيز تنفيذ توصيات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تعزيز آليات الحماية الوطنية". ويهدف هذا المشروع إلى تحسين تنفيذ استنتاجات وتوصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني من خلال تعزيز قدرة المجموعات المستهدفة الرئيسية الثلاث، وهي: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام. وترمي أنشطة المشروع إلى تعزيز مشاركة المجموعات المستهدفة الرئيسية الثلاث في عملية الإبلاغ، وكذلك تشجيع استخدام الصكوك الدولية وتوصيات هيئات المعاهدات في مجالات عمل كل منها كوسيلة لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي عام ٢٠٠٧، استفادت المؤسسات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في كل من إندونيسيا وغيانا والفلبين من هذا المشروع عن طريق حلقات عمل تحضيرية. وأدت حلقات العمل التي نُظمت منذ عام ٢٠٠٣، كما اتضح ذلك من أنشطة المتابعة، بفعالية إلى تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان، إذ تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً متزايداً في هذا السياق.

٦٢- وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شارك مكتب لجنة التنسيق الدولية في الاجتماع السادس المشترك بين اللجان لهيئات المعاهدات. وقد تركز النقاش على وثيقة النتائج الختامية للمائدة المستديرة التي نظمها المعهد الألماني لحقوق الإنسان في برلين يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (HRI/MC/2007/3). واحتوت الوثيقة على مشروع النهج المنسق المتعلق بمشاركة المؤسسات الوطنية في عمليات هيئات المعاهدات؛ والذي يقترح مشاركة المؤسسات في عمليات الإبلاغ من جانب الدول، ومتابعة توصيات هيئات المعاهدات، وبناء القدرات على الصعيد الوطني فيما يخص عملية الإبلاغ، وكذلك إجراءات الالتماس والاستفسار. وقد أبدت هيئات المعاهدات استجابة إيجابية لمشاركة المؤسسات الوطنية في عمليات هيئات المعاهدات.

٦٣- وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل المؤسسات الوطنية وهيئات المعاهدات في جنيف (انظر المرفق التاسع) بهدف استعراض الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من حيث تفاعل المؤسسات مع هيئات المعاهدات؛ وبناء قدرات المؤسسات الوطنية في تفاعلها مع هيئات المعاهدات، بما في ذلك أعمال المتابعة؛ وبهدف تعميق العلاقة بين تلك المؤسسات وهيئات المعاهدات بما يتمشى مع مشروع النهج المنسق المتعلق بدور المؤسسات الوطنية في عمليات هيئات المعاهدات. وقد شاركت في حلقة العمل المؤسسات الوطنية من جميع المناطق الجغرافية، فضلاً عن أعضاء هيئات المعاهدات. ورحب الأمين العام بتنظيم حدثي برلين وجنيف وبنتائجهما التي تعزز وتؤكد على أهمية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية هيئات المعاهدات.

٦٤- وفي عام ٢٠٠٧، خاطبت وحدة المؤسسات الوطنية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عدداً من الاجتماعات لهيئات المعاهدات، بما في ذلك اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب والمنبثقة عن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وقد أتاح ذلك إمكانيات للتفاعل المفيد، بما في ذلك إبراز أهمية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية الإبلاغ إلى هيئات المعاهدات.

٦٥- وفي عام ٢٠٠٧، قدم العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بيانات وتقارير إلى هيئات المعاهدات فيما يتعلق بالنظر في التقارير المقدمة من بلدان تلك المؤسسات وهي: فرنسا، وبوليفيا، وكرواتيا، وجورجيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج وكوريا الجنوبية.

الإجراءات الخاصة

٦٦- من شأن المؤسسات الوطنية أن يكون لها دور فعال في أعمال المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالزيارات القطرية (الإعداد للزيارة القطرية؛ والاجتماعات خلال الزيارة القطرية؛ ومتابعة التوصيات)، ورسائل الادعاء أو الإنذار المبكر، والمشاركة في الدراسات المواضيعية والمؤتمرات والحلقات الدراسية وفي تنظيمها؛ والتفاعل في المنتديات الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان أو الاجتماع السنوي للمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة.

٦٧- وتوفر وحدة المؤسسات الوطنية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بانتظام إلى المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة معلومات تتعلق بعمل المؤسسات الوطنية في الإعداد للزيارات القطرية التي يقومون بها. ويطلب المكلفون بولايات على نحو متزايد المساعدة إلى المؤسسات الوطنية في ضمان متابعة التوصيات التي يقدمونها على المستوى الوطني. ويمثل ذلك أحد المجالات الهامة لعمل المؤسسات الوطنية، وينبغي أن يجد المزيد من التشجيع.

٦٨- وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حدثاً جانبياً أثناء الاجتماع السنوي الرابع عشر للمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، ركز على التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة. واحتوت وثيقة المعلومات الأساسية لذلك الحدث (انظر المرفق العاشر) توصيات محددة لاقت تأييداً كبيراً من جانب المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة الذي حضروا الحدث، بمن فيهم رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة (http://www2.ohchr.org/english/bodies/chr/special/annual_meetings/14th.htm).

ثالثاً - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٦٩- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وواصلت تعاونها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وجهت المفوضية رسائل إلى جميع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة مشفوعة بمذكرة معلومات من أجل الأفرقة القطرية بشأن الخطوات العملية التي يمكنها اتخاذها، بتعاون وثيق مع المفوضية، في سبيل تيسير إنشاء أو تعزيز مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. إذ إنه في وسع المؤسسات الوطنية أن تقدم دعماً هاماً للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود المبذولة في سبيل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، كما أنها محورية بالنسبة للتنفيذ الفعال للبرامج في هذه المجالات، وبخاصة فيما يتعلق باستدامتها وملكيتها الوطنية. وقد وردت عدة ردود إيجابية من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من مختلف مناطق العالم ويجري الآن بحث عدد من الأنشطة المشتركة رداً على هذه المبادرة.

٧٠- وفي إطار الأعمال التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واصلت المفوضية وعززت تعاونها مع الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والرابطة الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي، وأمانة الكومنولث، ومجلس أوروبا، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاتحاد الإيبيري الأمريكي لأمناء المظالم، والصندوق الخاص لأمناء المظالم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧١- وفيما يتعلق بأمانة الكومنولث، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اجتماعات المؤتمر واجتماعات اللجنة التوجيهية لأمانة الكومنولث في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٧، على التوالي، وذلك بشأن إنشاء منتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والغرض الرئيسي من هذا المنتدى هو أن يكون

منبراً من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في دول الكومنولث، بينما يتلافى ازدواجية الجهود مع هيئات التنسيق الإقليمية القائمة للمؤسسات الوطنية. وقد اتُّفق على أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للمنتدى هو تعزيز زيادة الوصول والحوار، والتفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واجتماعات رؤساء حكومات الكومنولث.

٧٢- وشاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاجتماع الأول لمنتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عُقد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في كمبالا، والذي أكدت توصياته ضرورة أن تحترم جميع المؤسسات الوطنية في الكومنولث مبادئ باريس، وأن تعمل وفقاً لها. كما طلب المنتدى أيضاً إلى رؤساء حكومات الكومنولث تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم الدعم الكافي لها.

رابعاً - المائدة المستديرة الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمسائل المواضيعية

ألف - منع الصراعات ومنع التعذيب

مشروع العناصر الفاعلة من أجل التغيير

٧٣- انطلق في عام ٢٠٠٥ مشروع *"العناصر الفاعلة من أجل التغيير: تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق التدريب عن بعد والتدريب الإقليمي"*، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على منع التعذيب، والعمل على منع نشوب الصراعات بوسائل من بينها الإنذار المبكر على التوالي. واكتمل المشروع في عام ٢٠٠٧، وسيجري استعراضه في عام ٢٠٠٨. ونفذت المفوضية هذا البرنامج، والذي موله الاتحاد الأوروبي، في إطار شراكة مع كلية موظفي الأمم المتحدة، ورابطة منع التعذيب والمنظمة غير الحكومية "فهامو" Fahamu (من أجل الاطلاع على وصف عام للمشروع، انظر الوثيقة A/HRC/4/91، الفقرات ٨٥-٨٨).

٧٤- وبالتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة والمنظمة غير الحكومية "فهامو"، نُظِّم برنامج تدريبي عن بعد بشأن منع نشوب الصراعات من أجل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة باللغة الإنكليزية في أفريقيا والشرق الأوسط، وذلك في الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧. كما عُقدت في نيروبي حلقة عمل للمتابعة في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وحصل المشاركون في الحلقة، بعد إكمالها بنجاح، على شهادات من جامعة أكسفورد.

٧٥- وفي الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وبالتعاون مع رابطة منع التعذيب، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل في الرباط عن منع التعذيب لفائدة موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الناطقين باللغة الفرنسية. واستضافت الحلقة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب. وكان من بين المشاركين أيضاً موظفون من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو، وتوغو، ورواندا، والسنغال، والكاميرون، ومالي، وموريشيوس، والنيجر، وهايتي وكندا. وقد أكملوا جميعهم بنجاح المرحلة الأولى من البرنامج (دورة التعلم عن بعد). وشملت حلقة عمل الرباط زيارة إلى أحد السجون. وفي المرحلة الثالثة من البرنامج، صاغ المشاركون خطة عمل لمؤسساتهم عن منع التعذيب، شُجِّعوا على تقديمها إلى مؤسستهم من أجل اعتمادها الفعلي بنهاية الدورة.

٧٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بدأ تمرين عن طريق التعلم من بعد مدته شهرين من أجل المشاركين الناطقين باللغة الإسبانية من الأمريكتين، وقد أشرف عليه مدربون من رابطة منع التعذيب. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل للمتابعة في سان خوسيه في كوستاريكا بالتعاون مع رابطة منع التعذيب، شملت زيارات إلى ستة سجون في كوستاريكا. وحضر حلقة العمل ٢٧ مشاركاً من ١٠ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان (إكوادور، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك).

منع التعذيب

٧٧- بالإضافة إلى دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب حيز النفاذ وإنشاء اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (شباط/فبراير ٢٠٠٧)، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دراسة استقصائية بشأن الدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال منع التعذيب. وقد اشترك في الجولة الأولى من هذه الدراسة الاستقصائية ممثلون عن المؤسسات الوطنية من البلدان التالية: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أفغانستان، ألمانيا، أوزبكستان، آيرلندا، آيرلندا الشمالية، البرتغال، بوركينا فاسو، بولندا، الجزائر، مقدونيا، رواندا، سلوفاكيا، غواتيمالا، فلسطين، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، المكسيك، موريشيوس، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، اليونان. وقد لاقت النتائج الأولى لهذه الدراسة الاستقصائية تقديراً كبيراً من اللجنة الفرعية والجهات الفاعلة الأخرى.

٧٨- وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، نظمت المفوضية حواراً مواضيعياً بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منع التعذيب، وذلك لاستطلاع فرص قيام المؤسسات الوطنية بالعمل كآليات وقائية وطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

باء - العدالة الانتقالية

٧٩- في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مائدة مستديرة في كيب تاون عن العدالة الانتقالية، وذلك بتعاون وثيق مع الممثل الإقليمي للمفوضية في الجنوب الأفريقي ولجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا. وقد ضمت تلك المائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لديها خبرة ذات صلة أو اهتمام محتمل بقضايا العدالة الانتقالية مثل (أذربيجان، وأفغانستان، وآيرلندا الشمالية، وبوليفيا، وتيمور - ليشتي، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسري لانكا، والسودان، وغواتيمالا، والفلبين، وفلسطين، والمغرب، ونيبال) لبحث الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أكمل وجه دورها المؤسسي كضامن لحقوق الإنسان أثناء المراحل الانتقالية. وركزت المائدة المستديرة على دور تلك المؤسسات في عمليات السلام، وتفاعلها مع القضاء (آليات تقصي الحقائق، وعمليات الجبر الفردية والجماعية، وفحص السجلات) والآليات غير القضائية للعدالة في الفترة الانتقالية (المحاكم الدولية، والإقليمية، والوطنية، والمختلطة)، كما ركزت على التحديات، والفرص، والدروس المستفادة من عملية تعزيز العدالة والشفافية والسلام. كما أن ممثلين لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، والأمانة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمركز الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وممثلين للمجتمع

المدني في جنوب أفريقيا شاركوا أيضاً في المائدة المستديرة التي أسفرت عن وضع مشروع استراتيجيات لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العدالة الانتقالية.

جيم – دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٨٠- في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظمت اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان حلقة دراسية دولية بعنوان "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المُنشأة حديثاً". وركزت المناقشات على ما يلي: الدور المتزايد الأهمية لمؤسسات حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الاستشارية؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة؛ وهيئات المعاهدات ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفد قدم مشاركة هامة. وأتاحت الحلقة الدراسية فرصة للمشاركين لمشاطرة خبرتهم الفنية بهدف بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وسلطت الضوء على الكثير من المسائل لتعزيز مشاركة تلك المؤسسات في النظام الدولي لحقوق الإنسان. وأخيراً، اتفق المشاركون على ضرورة أن تبقى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على علم، وأن تطور خطط عمل استراتيجية للمشاركة مع هذه الآليات.

خامساً – استنتاجات

٨١- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس عناصر رئيسية في النظم الوطنية المتينة والفعالة لحماية حقوق الإنسان. وفي وسعها أيضاً أن تكون شركاء هامين في النظام الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمكلفون بولايات بموجب إجراءات خاصة. وعلى وجه الخصوص، بوسعها أن تدعم الحكومات في ضمان تطبيق القواعد الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق تسهيل أعمال المتابعة للتوصيات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان. كما أن من الأولويات ضمان استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسيادتها، والتمثيل التعددي، فضلاً عن تفاعلها مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين.

٨٢- ويرحب الأمين العام بالدور المتزايد الأهمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعميق شراكاتها بشأن تنفيذ خطة عمل المفوضة السامية واستراتيجيات المشاركة القطرية. فكلما ازداد عمل منظومة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية المستقلة ومن خلالها، ازدادت فرص نجاح واستدامة الجهود الرامية لتحقيق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. فمن الواضح أن العمل مع المؤسسات الوطنية يعزز الإحساس بالملكية الوطنية فيما يتعلق ببرامج الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.

٨٣- وبدعم من المفوضية، تشترك أيضاً المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، وذلك بشكل مباشر أو عن طريق ممثل لجنة التنسيق الدولية في جنيف. وفي عام ٢٠٠٧، استجابت المفوضية للطلب المتزايد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للحصول على الخبرات الفنية المتعمقة بشأن المؤسسات

الوطنية. ويرحب الأمين العام أيضاً بأن أصبحت عملية الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية أكثر صرامة ودقة من أجل ضمان استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفعاليتها في هذا الميدان الهام.

٨٤- ولذا تُشجَّع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مواصلة العمل بشأن إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز علاقتها بتلك المؤسسات. فالمشاورات الوطنية وأنشطة رفع مستوى الوعي التي يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيون، مثل المسؤولين الحكوميين، وأعضاء البرلمانات، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، لا غنى عنها في هذه العملية. وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تصبح شركاء رئيسيين على المستوى القطري في هذه المساعي، وأن تُقيم باطراد شراكات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة مع المؤسسات التي تمتثل لمبادئ باريس، وذلك فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة المضطلع بها في مجالات سيادة القانون، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان.

٨٥- وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الآن على تعزيز دعمها للجنة التنسيق الدولية وعلاقتها معها ومع مكتبها المنشأ حديثاً، وكذلك تعزيز إجراءات الاعتماد لديها، كي يتسنى للمؤسسات الوطنية الإسهام بفعالية واستقلالية أكثر في ضمان ترجمة القواعد الدولية لحقوق الإنسان إلى قوانين وممارسات وطنية منسجمة. ويعتمد الأمين العام على المفوضية في تقديم دعم قوي في مجال خدمات السكرتارية إلى لجنة التنسيق الدولية في التمسك بمبادئ باريس وضمان استعراض امتثال المؤسسات الوطنية لها. ويشهد على أهمية هذه العملية ازدياد عدد طلبات الاعتماد، وارتفاع عدد المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالوضع ألف، والوصول إلى هذه المؤسسات المعترف به من قِبَل آليات حقوق الإنسان الدولية.

٨٦- وأخيراً، يشجع الأمين العام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بأنشطة خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وموضوعه "الكرامة والعدالة من أجل الجميع".

Annex I

SIXTH CONFERENCE OF AFRICAN NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS

Kigali, 8-10 October 2007

KIGALI DECLARATION

Participants at the Sixth Conference of African National Human Rights Institutions, convening in Kigali, Rwanda, from 8 to 10 October 2007 under the theme: "*The role of National Human Rights Institutions in the Protection of Refugees, IDPs and Stateless Persons*", under the auspices of the National Human Rights Commission of Rwanda in cooperation with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the Network of African National Human Rights Institutions, the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Development Programme (UNDP), Brookings Institution-University of Bern Project on Internal Displacement, the *Organisation Internationale de la Francophonie (OIF)* and the DFID,

Expressing deep appreciation to the Government and people of Rwanda for hosting the Sixth Conference of African National Human Rights Institutions,

Expressing warm gratitude to the National Human Rights Commission of Rwanda for its notable organization and hosting of the Conference,

Expressing their appreciation for the presence at the Conference of the Chair of the International Coordinating Committee of National Human Rights Institutions,

Noting with gratitude the continued support of OHCHR towards the strengthening of the Permanent Secretariat of the Network,

Reaffirming their commitment to the Abuja Declaration of 10 November 2005 and their attachment to the values enshrined in the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the African Charter on Human and People's Rights, the International Convention relating to the Status of refugees (1951) and its 1967 Protocol relating to the Status of Refugees (1967), the Convention relating to the Status of Stateless Persons (1954), the Convention on the Reduction of Statelessness (1961), the OAU Convention governing the peculiar aspects of the problem of Refugees in Africa (1969),

Expressing with satisfaction that the Constitution of the Network has been signed,

Further expressing our satisfaction that the Permanent Secretariat of the Network is being established in Nairobi, Kenya,

Taking cognisance of the Pact on Security, Stability and Development in the Great Lakes Region,

Recalling the need for all the African National Human Rights Institutions to respect and function in full conformity with the Paris Principles as adopted by the United Nations General Assembly in its resolution 48/134 of 20 December 1993,

Recalling also that the effective promotion of and respect for human rights and fundamental freedoms require that States ratify United Nations instruments and regional instruments concerning human rights, implement them and forward periodically, in conformity with these instruments, reports to the respective monitoring committees,

Recalling the right of every person to a nationality and the right not to be arbitrarily deprived of his or her nationality as provided in the Universal Declaration of Human Rights, as well as such international instruments as the Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination, the International Covenant on Civil and Political Rights, the Convention on the Elimination on All Forms of Discrimination against Women and the Convention on the Rights of the Child,

Noting that the rights of refugees, internally displaced persons **(**IDPs) and stateless persons remain a concern,

Concerned that, in spite of the existence of international and regional refugees and human rights instruments, refugees continue to experience inadequate protection, and further that the rights of IDPs and Stateless persons are not adequately protected at the regional and national level,

Mindful of the critical role of African National Human Rights Institutions in protecting and promoting the rights of refugees, IDPs and stateless persons,

Concerned about the intractable problems of refugees, IDPs and stateless persons in Africa,

Affirming the obligation of States to incorporate into domestic law, international instruments relating to refugees, IDPs and stateless persons,

Confirming that national human rights institutions have a crucial role in the promotion, protection and monitoring of refugees, IDPs and stateless persons,

Aware of the urgent need to address the above issues concerning the rights of refugees, IDPs and stateless persons:

(a) Internally displaced persons

With regards to internally displaced persons the conference resolves:

- To recognize the importance of accurate identification and registration of IDPs in their respective countries;

- To include issues relating to internal displacement into the work plans of National Human Rights Institutions in view of a greater recognition and full protection of all their human rights;

- To educate and sensitise the government, the CSOs and the public on issues relating to IDPs;

- To evaluate and monitor the intervention mechanisms of all actors including government, humanitarian agencies and donors;

- To network with government institutions and other national institutions to address issues of IDPs;

- To ensure the establishment of a proper legal framework and policies, consistent with UN Guiding Principles and other regional instruments such as the Pact on Security, Stability and Development in the Great Lakes Region;

- To involve all stakeholders in the development of early warning mechanisms;

- To support durable solutions in the resettlement or integration of IDPs to their habitual settlements or in other places in their countries in a safe and dignified manner;

- To cooperate with the Representative of the United Nations Secretary General on the human rights of IDPs and the Special Rapporteur of the African Commission for Human and People's Rights on refugees and displaced persons.

(b) Refugees

With regard to refugees, intervention is required for prevention, protection and the search for durable solutions.

Prevention

The Conference resolves:

- To enhance early warning and monitoring mechanisms especially in conflict prone zones;

- To enhance the mediatory role of NIs in promoting pacific cooperation at the regional and sub-regional level in addressing refugee issues;

- To educate or to train refugees to be aware of their duties towards the host communities and their environment;

- To educate host countries to be tolerant of refugees and recognise their rights;

- To foster cordial relations between refugees and the host communities.

Protection

- To carry out advocacy on behalf of refugees;
- To urge the governments to ratify, domesticate and implement regional and international instruments regarding the rights of refugees;
- To partner with the UNHCR and other organisations to guarantee international principles relating to refugees such as the principle of *non-refoulement*;
- To ensure sustained livelihoods of refugees regarding health, education and other aspects;
- To work with government to prevent military activities and all kind of violence including sexual violence in refugee camps;
- To strive to find durable solutions for refugees i.e. voluntary repatriation, local integration and resettlement in a third country.

(a) Stateless persons

With regards to Stateless persons the conference resolves:

- To elaborate mechanisms to identify all stateless persons in order understand statelessness on the continent;
- To assess the problems arising from statelessness;
- To evaluate and review existing legislations on citizenship and nationality and ensure that they do not create situations that could lead to statelessness;
- To urge their governments to establish an efficient registration mechanisms;
- To adopt measures that shall eliminate statelessness;
- To encourage and strengthen regional and international cooperation to be able to deal with the situation of statelessness.

1. *Welcome* the support given to the sixth Conference by OHCHR, UNHCR, the Brookings Institution-University of Bern project on Internal displacement, the O*rganisation Internationale de la Francophonie* and other partners;

2. *Call* for direct contributions from the African National Human Rights Institutions and continued assistance, substantive and financial, by international and regional intergovernmental organizations and other partners;

3. *Reaffirm* their commitment to cooperate with the African Commission on Human and People's Rights in the area of promotion and protection of the rights of refugees, IDPs and stateless persons in Africa;

4. *Resolve* to work with international and regional organizations, including the African Union, in the promotion, protection of rights of Refugees, IDPs and Stateless persons in Africa;

5. *Agree* to hold its next biannual conference in Morocco, in 2009.

Adopted at Kigali, Rwanda

10 October 2007

Annex II

TWELFTH ANNUAL MEETING OF THE ASIA PACIFIC FORUM OF NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS

24th to 27th September 2007, Sydney, Australia

APF CONFERENCE

Concluding statement

Introduction

1. The Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions (the Forum), consisting of the national human rights institutions (NHRIs) of Australia, Afghanistan, India, Indonesia, Jordan, Malaysia, the Maldives, Mongolia, Nepal, New Zealand, Palestine, Philippines, Qatar, Republic of Korea, Sri Lanka, Thailand and Timor-Leste, held this Twelfth Annual Meeting in Sydney, Australia from 24th to 27th September 2007.

2. The Forum conveyed their respect and special thanks to the elders of the Gadigal people of the Eora nation, the traditional owners of Sydney, who offered a warm welcome to their land to all participants.

3. The Hon Philip Ruddock MP, Attorney General of Australia and Mr John von Doussa QC, President of the Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission spoke at the opening ceremony. The speakers stressed the important roles of NHRIs and the Forum in the promotion and protection of human rights in the region.

4. The Forum Councillors expressed their gratitude to the Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission for hosting the meeting, to the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) for its co-sponsorship and to all the Forum's donors for their financial support. The Forum Councillors expressed their appreciation for the efforts of the President, Commissioners and staff of the Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission and the secretariat of the Forum for their work in the organisation of the meeting.

5. The Forum Councillors particularly welcomed the participation of the Advisory Council of Jurists and thanked them for their important work. They also welcomed, as observers, the representatives of the OHCHR, the Chairperson of the International Coordinating Committee of National Institutions (ICC), a representative from the Iranian Islamic Human Rights Commission, twenty five international, regional and national non-governmental organizations (NGOs) and the representatives of the parliaments and/or governments of Australia, the Maldives and Philippines.

Conclusions

The Forum, during its open plenary sessions:

6. Expressed appreciation to the United Nations High Commissioner for Human Rights for her message and for her leadership in supporting the establishment and strengthening of NHRIs. The Forum warmly welcomed the strengthened partnership with the OHCHR and looked forward to enhancing this relationship and its participation in the UN human rights system, especially the Human Rights Council and its mechanisms.

7. Informed the conference of the outcomes of the Forum Councillor meeting held on 25th September 2007. The following decisions were highlighted:

- The unanimous election of Mr John von Doussa QC, President of the Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission (as the current host institution of the annual meeting) to the position of Chairperson of the Forum, Tan Sri Abu Talib Othman, Chairman of the National Human Rights Commission of Malaysia (as the host institution for the next annual meeting) and Professor Kyong-Whan Ahn, Chairperson of the National Human Rights Commission of the Republic of Korea (as the immediate past Chairperson of the Forum) to the two positions of Deputy Chairpersons;

- Approval of the draft Rules of Procedure for (i) meetings of Forum Councillors; (ii) the Forum's Annual General Meeting and (iii) the Forum's Annual Conference, incorporating amendments that increased the proposed timeframes for submission of documents for Forum Councillors' meetings under paragraphs 3.1 and 3.2;

- Approval of the application for associate membership from the Human Rights Commission of the Maldives;

- The review of the associate membership of the Jordan National Centre for Human Rights. Forum Councillors congratulated the institution for the steps taken to comply with the Paris Principles and resolved to admit the institution as a full member of the Forum;

- The review the candidate membership of the Provedoria for Human Rights and Justice of Timor-Leste. Forum Councillors congratulated the Provedoria on the formation of a pluralistic advisory council and resolved to admit the institution as a full member of the Forum. As a result of these decisions, the Forum is now comprised of 14 full member institutions; and 3 associate member institutions;

- Agreement to make a reference to the Advisory Council of Jurists on the corporate accountability and government responsibility for the activities of transnational corporations which affect human rights and requested the secretariat to develop draft terms of reference, including a term concerning the obligation to respect and protect the legitimate activities of human rights defenders, for the consideration and approval of Forum Councillors. Forum Councillors also approved the proposal for a review of the role and functions of the ACJ and welcomed the offer of the National Human Rights Commission of India to host a meeting for this purpose in February 2008;

- A request that the secretariat examine options and make recommendations to enhance the effectiveness of the role of national institutions in the United Nations for the consideration and decision of Forum Councillors;

- A request that the secretariat examine options and make recommendations concerning the Forum's membership procedures and their relationship to the International Coordinating Committee accreditation process for the consideration and decision of Forum Councillors;

- A request that the ICC and OHCHR increase the provision of information on the activities of the Human Rights Council, treaty bodies and relevant human rights mechanisms to the secretariat for dissemination to all member institutions in a timely manner;

- The establishment of a governing structure for the Senior Executive Officers (SEO) network in line with the governing structure of the Forum. The Forum Councillors therefore welcomed the appointment of the SEO from Australia as Chair of the network, and the SEOs of Republic of Korea and Malaysia to the positions of Deputy Chairs; and

- Accepted with appreciation the kind offer of the Human Rights Commission of Malaysia to host the Thirteenth Annual Meeting in 2008.

8. Welcomed the reports of Forum members on their operations over the preceding year. Also welcomed the report of the Iranian Islamic Human Rights Commission and offered technical support from Forum members and the secretariat.

9. Noted the reports from Forum member institutions about regional cooperation activities. In particular they discussed and welcomed the progress of the national human rights institutions of Indonesia, Malaysia, Philippines and Thailand to strengthen their cooperation towards the establishment of an ASEAN mechanism on human rights. The institutions from Afghanistan, Jordan, Palestine and Qatar expressed their interest in exploring sub-regional cooperation amongst national institutions within West Asia and requested the advice and assistance from the secretariat.

10. Welcomed the reports of governments and parliamentarians on the activities undertaken by States to protect and promote human rights including support for national human rights institutions.

11. Welcomed the reports of non-governmental organisations (NGOs). Forum Councillors expressed their appreciation for the constructive and coordinated contribution of NGOs to the work of the Forum. Forum Councillors thanked NGOs for their submissions, collective participation and advocacy at the meeting and stressed their commitment to furthering constructive dialogue and practical cooperation. In response, the NGOs expressed their appreciation to the Forum for the opportunity of actively participating in dialogue and discussion during the annual meeting. NGOs commended those APF members who held consultations with NGOs prior to the annual meeting and recommended that this practice be implemented by all APF member institutions for future annual meetings. Forum Councillors and NGOs requested that the Forum further consider:

- Practical mechanisms to enhance NHRIs protection of human rights defenders;

- The role of NHRIs and their coordination with States and NGOs in the UN Universal Periodic Review mechanism;

- The role of NHRIs and the Declaration of the Rights of Indigenous Peoples;

- The role of NHRIs in the implementation of the Convention Against Torture and its Optional Protocol, particularly given the requirement to establish a national preventative mechanism in compliance with the Paris Principles; and

- A mechanism to review the implementation of the recommendations of the ACJ.

12. As a matter of urgency given the current demonstrations in Myanmar, agreed to request their national governments to negotiate with Myanmar to bring an end to human rights abuses.

13. Expressed disappointment at the actions of the Fiji Human Rights Commission that have undermined its independence. The Forum offered APF assistance to re-establish the Commission's independence. Forum Councillors urged all Forum members, especially in situations of conflict, to demonstrate independence as required by the Paris Principles.

14. Considered the role of national institutions in protecting and promoting the rights of people with disabilities. Forum Councillors resolved to establish a disability focal point in each institution to liaise and coordinate regionally. The SEO network also resolved to actively engage in this activity and to seek sufficient resources to support it. Forum Councillors requested the Forum secretariat to support and facilitate the work of this disability network.

15. Considered the issue of the right to environment, including the interim report of the Advisory Council of Jurists. The Forum warmly thanked the jurists for their expertise and the comprehensive scope of their report. Forum member institutions would carefully consider their recommendations and report on their implementation to the next meeting of the Forum. Forum Councillors also invited proposals from the jurists concerning both thematic issues for possible future references and administrative issues to ensure the effective and efficient functioning of the Council.

16. Recorded their sincere appreciation to:

- Professor Kyong-Whan Ahn, Chairperson of the National Human Rights Commission of the Republic of Korea for his excellent Chairmanship of the Forum following the resignation of Fiji Human Rights Commission;

- Ms Diana Temby, former Executive Director of the Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission, for her important contribution to the Forum; and

- Dr Purificacion Quisumbing for her long service as the Chairperson of the Commission on Human Rights of the Philippines, which will end before the next Annual Conference, and for her untiring support for the work of the Forum.

Annex III

14TH ANNUAL WORKSHOP OF THE FRAMEWORK ON REGIONAL COOPERATION FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS IN THE ASIA-PACIFIC REGION

Bali action points adopted by Member States on 12 July 2007

PP Expressing appreciation to the Government of the Republic of Indonesia for hosting the 14th Annual Workshop of the framework on regional cooperation for the promotion and protection of human rights in the Asia-Pacific region in collaboration with OHCHR;

PP Expressing appreciation to the representatives of national human rights institutions, international organizations, civil society and resource persons for their inputs to the workshop;

PP Acknowledging the value-added of the thematic discussions at the 13th and 14th Annual Workshops of the framework on regional cooperation for the promotion and protection of human rights in the Asia-Pacific region in Beijing on human trafficking and Bali on extreme poverty respectively, and supporting the continuation of the good practice of thematic discussions;

PP Noting that 2008 will mark the 60th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, the 15th anniversary of the process of Regional Cooperation for the Promotion and Protection of Human Rights in the Asia-Pacific Region, as well as the 10th anniversary of the Tehran Framework on Regional Technical Cooperation;

PP Welcome the activities by national human rights institutions in support of regional cooperation, including those with the support of the Asia-Pacific Forum of National Institutions and OHCHR;

PP Note the proposal of OHCHR to hold a regional workshop in 2007 on the establishment of national human rights institutions with a view to sharing information and best practice;

The Member States hereby:

1. Recognize the important linkage between human rights and efforts to address extreme poverty, and agree to continue sharing experiences and ideas on the application on this linkage;

2. Agree that the next regional workshop should be a special event to reflect on the progress and achievements made under the Asia-Pacific Framework, including the four Tehran pillars, and define further priorities for regional cooperation for the promotion and protection of human rights;

3. Request OHCHR, in preparation for the 15th anniversary, to produce a summary of recommendations made since the first annual workshop in Manila, the Philippines in 1991 and progress made in their implementation;

4. Request OHCHR to prepare a directory of resource materials and resource persons available to assist the implementation of activities under the regional framework;

5. Request OHCHR to prepare a compilation of the outcome documents of the four sub-regional workshops for judges and lawyers on justiciability of economic, social and cultural rights to ensure its effective dissemination;

6. Request OHCHR to engage in consultations with Member States, regional organisations, national institutions, civil society and other stakeholders on follow up to activities under the regional framework;

7. Request OHCHR to engage in follow up consultations and dialogue with other United Nations and multilateral development agencies to harness their resources to achieve progress under the regional framework, including on human trafficking and extreme poverty in the region;

8. Agree to hold regular consultations of Member States among Permanent Missions to the United Nations in Geneva to review progress in implementation of these action points and broader activities under the regional framework.

Annex IV

REGIONAL WORKSHOP ON THE ESTABLISHMENT OF NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS IN ASIA

Manila, 15-17 October 2007

Concluding Statement

In accordance with the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and the Commission on Human Rights of the Philippines, with the support of the Government of the Philippines, organized a three-day Regional Workshop on the Establishment of National Human Rights Institutions in Asia, held in Manila from 15 to 17 October 2007. The workshop participants:

- Express appreciation to the Commission on Human Rights of the Philippines and the UN Office of the High Commissioner for Human Rights as well as the Government of the Philippines for convening this Regional Workshop on the Establishment of National Human Rights Institutions (NHRIs) in Asia;

- Acknowledge the participation of the UNDP Resident Representative/UNCT Resident Coordinator in the Philippines and, as resource persons, the National Human Rights Institutions from India, the Republic of Korea, as well as Indonesia, Malaysia, the Philippines and Thailand as 'ASEAN-4', and the Asia Pacific Forum of NHRIs, as well as the presence of the Head of Delegation of the European Commission in the Philippines;

- Emphasize the relevance of NHRIs as key actors in strengthening human rights promotion and protection;

- Acknowledge the comprehensive overview given and discussions held on the establishment of NHRIs, their historical and legal background, the minimum standards NHRIs have to comply with, as well as the core functions, main features and methods of operation of NHRIs;

- Recognize the importance of taking necessary measures in order to establish NHRIs in compliance with the Paris Principles;

- Emphasize the importance of sensitizing Governments, Parliaments, and other relevant national stakeholders on the values and benefits of establishing NHRIs;

- Recognize the assistance, support and advice from OHCHR, UNCTs, and the commitment of support from APF and other NHRIs in Asia in establishing NHRIs that may be made available at the request of Member States.

Manila, 17 October 2007

Annex V

SUPPORT AND OBSTACLES TO THE PROTECTION OF HUMAN RIGHTS; COOPERATION BETWEEN OMBUDSMAN INSTITUTIONS AND PUBLIC ADMINISTRATION, MEDIA AND CIVIL SOCIETY

REGIONAL OMBUDSMAN CONFERENCE ORGANISED BY THE OMBUDSPERSON INSTITUTION IN KOSOVO WITH THE SUPPORT OF THE US OFFICE IN PRISHTINË/PRIŠTINA AND THE OSCE

8-9 June 2007, Grand Hotel, Prishtinë/Priština, Kosovo

Joint recommendations

- Representatives of ombudsman institutions and international organizations meeting in Prishtinë/Priština discussed ways in which ombudsman institutions can cooperate with the public administration, media and civil society for the realization of human rights.

- Ombudsman institutions will be most effective in the promotion and protection of human rights if, at a minimum, they are in full compliance with the Paris Principles.

- Participants recognized that maladministration and poor quality of public administration staff - including a lack of human rights training - have an adverse effect on the follow-up of recommendations made by the ombudsman institutions.

- Participants also recognized that ombudsman institutions should function independently from Parliament and that they have a mutually reinforcing and reciprocal relationship.

- It was recognized that ombudsman institutions operating in transition or post-conflict situations face unique challenges, such as in awareness-raising, investigation, the provision of advice, and reconciliation. They play a crucial role in the establishment of the rule of law, and are ideally placed to address the human rights concerns of minorities and other vulnerable groups.

- Participants recognized that there are arguments for and against having a specialized ombudsman institution mandated to deal with specific human rights issues such as minority rights. On the one hand, it may contribute to public confusion, contradictions and overlap in mandates, or a weakening of the national ombudsman institution. On the other hand, a specialized institution would allow for specific expertise and authority in addressing certain human rights issues. In any case, taking either direction is crucial for the protection of human rights.

- It was recognized that ombudsman institutions form a crucial part of a national human rights protection system, which also includes an independent judiciary, the proper administration of justice, a representative national parliament and a strong and dynamic civil society. Effective cooperation between these elements is indispensable in establishing and strengthening the rule of law, protecting human rights, and fighting impunity and corruption.

- Ombudsman institutions should engage in exchanging information on approaches, experiences and best practices with international and regional networks and international partners which have a specific mandate in this respect.

- It was recognized that ombudsman institutions in the region operate within a variety of mandates and resource limitations. The following recommendations are intended to present aspirations in the work of these institutions.

A. Cooperation between ombudsman institutions and the public administration

1. To ensure the proper functioning of a democratic society, the public administration should have an effective working relationship with ombudsman institutions and operate in the service of its citizens. The administration should also be given sufficient space to clarify a situation brought to its attention by the ombudsman institution.

2. Ombudsman institutions should play an important role in addressing maladministration, which is often due to legislative gaps.

3. Ombudsman institutions should address maladministration through proposals for legislative amendments or capacity building initiatives to improve the quality of the work output of public administration staff.

4. Ombudsman institutions should play a role in improving the quality of public administration through individual complaints-handling, the issuing of special reports, training of administrators and personal contact with administrators.

5. The public administration should establish a level of cooperation with the ombudsman institution that is timely, adequate and responsive to the recommendations submitted to it by the ombudsman institution. The public administration is also obliged to cooperate with the ombudsman institution by providing it with information and facilitating its investigations.

6. Ombudsman institutions should ensure engagement with persons whose rights have been violated, through ongoing outreach and awareness-raising activities.

7. In the case of a public administration's non-compliance with the ombudsman institution's recommendations, the latter should, where appropriate and after careful consideration, explore additional avenues - including the media - to ensure compliance.

B. The role of parliament as a partner to the ombudsman institution

8. Parliaments should establish an appropriate legislative framework for the establishment of an ombudsman institution, in accordance with the Paris Principles.

9. Parliaments should ensure the highest standards regarding the election process and nomination of the ombudsman.

10. Ombudsman institutions should engage in awareness-raising activities for parliamentarians on international human rights, as well as the mandate and work of the ombudsman institution.

11. Parliaments and ombudsman institutions should develop an effective working relationship with the goal of promoting and protecting human rights.

12. Parliament should ensure that adequate resources and facilities are provided to the ombudsman institution to enable it to perform its functions effectively.

13. The ombudsman institution should be under a statutory obligation to submit annual reports to Parliament, as well as special reports in cases where a human rights issue requires urgent attention.

14. The annual and special reports of an ombudsman institution should be sent to Parliament and other State entities promptly, so as to increase transparency and awareness.

15. The annual and special reports should be debated in Parliament promptly, and the Government's response to the reports should be tabled in Parliament promptly.

16. Parliamentarians should invite the ombudsman to meet with them regularly to discuss issues of interest and concern.

17. Parliamentarians should ensure that their constituents, or the public at large, are made aware of the work of the ombudsman institution.

18. Parliamentarians should ensure that part of the mandate of the ombudsman institution is to advise Parliament on the conformity or otherwise of any legislation that may affect the enjoyment of human rights, and to address cases of maladministration.

19. When its mandate allows, an ombudsman institution should advise Parliament on the human rights implications of proposed legislation, constitutional amendments as well as existing laws, and recommend any necessary legislative amendments.

20. Parliamentarians should ensure that recommendations of the ombudsman institution are followed-up.

C. The role of the ombudsman institution in post-conflict situations or transition

21. Ombudsman institutions should be endowed with sufficient powers to play an important role in the reform and strengthening of law enforcement institutions - including the police and prison administrations - and in monitoring the application of standards of good governance.

22. Ombudsman institutions should ensure that the administration of justice conforms to human rights standards and provides effective remedies, particularly to minorities and the most vulnerable groups in society.

23. Ombudsman institutions are crucial in developing transitional justice strategies that can ensure accountability for past crimes, and in facilitating the creation of effective mechanisms for reconciliation.

24. Ombudsman institutions play a key role in fighting impunity and addressing critical human rights issues such as torture and arbitrary detention.

25. Ombudsman institutions should play an educative role in the training and public awareness-raising of human rights issues in order to foster a culture of human rights understanding.

26. Ombudsman institutions should consider the investigation of issues related to the root causes of past conflicts and human rights violations as a priority.

27. Ombudsman institutions should issue recommendations to the Government on how to deal with human rights issues that were the cause or proximate cause of past conflicts.

28. Ombudsman institutions should pay particular attention to cases concerning persons in psychiatric institutions, particularly in a post-conflict environment.

29. Ombudsman institutions, especially those in conformity with the Paris Principles, should remind the Government of their unique position in fulfilling the role of a preventive mechanism, as envisaged under the Optional Protocol to the Convention against Torture.

D. The role of the ombudsman in protecting the rights of minorities and other vulnerable groups

30. Ombudsman institutions should play an important role in objective mediation between all actors concerned and in the promotion of public debate.

31. Ombudsman institutions have an investigative and enforcement role through the handling of complaints (including between private parties), ex officio investigations, and the provision of legal aid and expert opinions.

32. Ombudsman institutions have a policy and legislative role through the provision of comments and proposed amendments on (draft) legislation, as well as the promotion of the ratification and implementation of international human rights standards.

33. Ombudsman institutions have an educative and information role through the conducting of awareness raising campaigns, promotion of public debate, publication and dissemination of reports, dissemination of international human rights standards, and the provision of training to public officials.

34. Ombudsman institutions should also consider raising public awareness and promoting social dialogue through the use of the media.

35. The ombudsman institution should cooperate, where possible, with civil society in educative and awareness-raising activities, the organization of seminars/roundtables on minority rights issues, and in receiving complaints through NGOs.

E. The media's cooperation with the ombudsman in combating nepotism and corruption

36. Ombudsman institutions should fight cases of nepotism and corruption in public institutions based upon sound and reliable information and, where appropriate, bring a situation to the attention of the public at large.

37. Ombudsman institutions should keep the specific goals of the media in mind - particularly the need to appeal to as wide an audience as possible - when relying upon it as a source of information.

38. Ombudsman institutions should make appropriate use of the media to give additional weight to its arguments when addressing public authorities, whilst at the same time ensuring that its independence is retained.

39. Ombudsman institutions and the media are natural partners that should complement each other and be well informed about each other’s functioning. Ombudsman institutions should also make optimal use of the media to raise awareness among the general public about its mandate and daily work.

Annex VI

FIRST ARAB - EURO REGIONAL CONFERENCE FOR NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS, AMMAN, 18-19 APRIL 2007

Conclusions and Recommendations

The first Arab - Euro Regional Conference for National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights held in Amman was devoted to the theme of protecting human rights while countering terrorism. The conference was organized by the National Center for Human Rights of Jordan and the Danish Institute for Human Rights. A list of participants of the conference is enclosed.

The conference was enriched by stimulating presentations by key note speakers from NIs, OHCHR and independent experts followed by constructive discussions and deliberations.

The first Arab - Euro Regional Conference adopted the following:

Recalling the international bill of human rights and other international human rights instruments, freely ratified by states, to promote and protect human rights and fundamental freedoms, particularly the International Covenant on Civil and Political Rights, the Convention against Torture and its Optional Protocol, the International Convention for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights underlining the legally binding obligations they impose on state parties and the contribution they make to international peace, security and development,

Recalling that the protection and promotion of human rights and the adoption of effective counter-terrorism measures are complementary and mutually reinforcing objectives that must be pursued together as part of the states' responsibility to protect,

Welcoming guidance and jurisprudence on the protection and promotion of human rights provided for in human rights treaty bodies and special procedures while countering terrorism,

Reaffirming the principles and recommendations of the Seoul Declaration of 2004 adopted by the Seventh International Conference for Nis,

Stressing that international human rights instruments contain provisions for the protection and promotion of human rights of each individual, and at the same time oblige states to provide safety and security for their population,

Underlining that non-derogable human rights are absolute and inalienable and that any anti-terrorism measures that have an impact on derogable human rights, must be necessary, proportionate and be in conformity with international law and national legislation, including ensuring legal safeguards,

Emphasizing that states are obliged to ensure that anti-terrorist measures comply with international human rights standards and that National Institutions are mandated to advise their governments on compliance with these standards,

Stressing the need for non-violent conflict resolution and open, transparent and participatory processes in order to respond to terrorism,

Urge governments, politicians and media to avoid describing the fight against terrorism in discriminatory ethnic stereotypes and instead address the root causes and real challenges with regard to preventing terrorism,

Encouraging National Institutions to give priority to interaction with governments and other stakeholders regarding anti-terror legislation, its implementation as well as protection of human rights defenders *and urging* governments to pay due attention to advice of NIs and CSO,

Calling for the use and application of national, regional and international human rights standards and mechanisms, in combating terrorism and in this respect strengthening collaboration with international and regional organizations such as the UN, including the OHCHR, the Council of Europe, EU, the Islamic Conference and the Arab League and other institutions,

Declaring that there is a need for further collaboration, sharing of information and best practices, including the development of specific tools, among NIs in the Arab - Euro regions,

Way forward

NIs should focus on the respect for rule of law and effective administration of justice in line with international human rights treaties. They should carefully study both legislation and procedures and their compliance with international standards making full use of international human rights mechanisms including the United Nations human rights treaty bodies and the special procedures.

NIs should demand from the state that counter terrorism legislation is neither enacted in haste nor without public scrutiny. NIs should focus on and take steps to prevent violations of human rights, in particular non-derogable rights.

1. An Arab - Euro working group (WG) should be established consisting of representatives from two Arab NIs and two European NIs. A technical advisor of the OHCHR will be requested to be actively involved:

(a) Exploring possible definitions of terrorism in order to ensure the principle of legality and precise legal definition of terrorism. In its deliberations, the WG shall look into ways of distinguishing between “terrorism” and “the right of self-determination and legitimate resistance” and take into account work already prepared in this respect;

(b) Developing practical steps and tools that NIs can implement with regard to human rights responses to counter-terrorism measures. The WG should in particular consider entering into a dialogue with governments and politicians, professional groups such as the police, intelligence service, prosecutors, courts and defense lawyers, civil society and the media.

2. When working on this topic, NIs should explore the root causes of terrorism in their national context and monitor human rights violations in connection with implementation of anti-terrorism measures in order to prepare for an Arab - Euro strategy for protection of human rights in the implementation of counter terrorism measures.

Annex VII

RABAT DECLARATION

THE THIRD CONFERENCE ON THE "ROLE OF NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS IN PROMOTING THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY IN THE ARAB REGION"

12-14 November 2007, Rabat, Morocco

The Advisory Council for Human Rights in Morocco and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights organized the Third Conference on the Role of National Human Rights Institutions (NHRIs) in Promoting the Independence of the Judiciary in the Arab Region from 12 to 14 November 2007, in Rabat, Morocco.

The Conference aimed at supporting national and regional initiatives to strengthen the role of NHRIs and other actors, in promoting the rule of law and the independence of the judiciary in accordance with international human rights norms.

The Conference brought together representatives of existing NHRIs in the region, the judiciary, regional organizations including the League of Arab States, United Nations, and experts on the administration of justice, as well as non-governmental organizations.

Preamble

We representatives of NHRIs participating in the Conference,

Recall the principles of universality, indivisibility and inalienability of human rights as well as principles of the Charter of the United Nations;

Recall international human rights instruments, which guarantee the right to a fair hearing in all proceedings before a competent, independent and impartial court or tribunal, notably in article 10 of the Universal Declaration for Human Rights, article 14 of the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), article 37 of the Convention on the Rights of the Child, and article 18 of the International Convention on the Protection of the Rights of all Migrant Workers and members of their Families;

Recall regional human rights instruments, principles and guidelines, which guarantee the right to a fair hearing before a competent, independent and impartial court or tribunal, notably in article 7 of the African Charter on Human and Peoples' Rights, the Principles and Guidelines on the Right to a Fair Trial and Legal Assistance in Africa, and the provisions of the Arab-Charter for human rights related to the independence of the judiciary;

Take note that the protection of international and regional human right instruments to a fair hearing, and normative guidance provided by international and regional principles and guidelines, is also applicable to military courts and tribunals and during states of emergency;

Recognize the Basic Principles on the Independence of the Judiciary of 1985 as important benchmarks to assist Member States in endorsing the independence of the judiciary in the Constitution or the law of the country, the Guidelines on the Role of Prosecutors of 1990, and the Basic Principles on the Role of Lawyers of 1990, which provide protection for the independence and professional integrity of lawyers and prosecutors so that they can carry out their role in maintaining the rule of law;

Recall the Bangalore Principles of Judicial Conduct adopted by the Judicial Integrity Group in 2002 and noted by the former Human Rights Commission in 2003, and the Economic and Social Council in 2006;

Welcome General Comment No. 32 on article 14 of the ICCPR on the "Right to equality before courts and tribunals and to a fair trial", adopted by the Human Rights Committee in 2007;

Reiterate the importance given to the conformity of the NHRIs with the Principles relating to the Status of National Institutions as adopted by the UN General Assembly resolution 48/134, on 20 December 1993 (known as "the Paris Principles"), and the need to build partnerships among NHRIs, governments and non-governmental organizations to promote the administration of justice and the rule of law,

Note that the Third Conference on the role of NHRIs in Promoting the Independence of the Judiciary in the Arab region has identified challenges and gaps in law and practice, as well as urgent requirements with regard to the independence of the judiciary in the Arab region;

Declare that the NHRIs from the Arab region agree to develop and strengthen regional and cross-regional cooperation aiming at exchanging experiences and good practices that support their endeavours to promote and protect human rights at the national level and promote the independence of the judiciary;

Emphasize further the key role of the media in raising public awareness on human rights and acknowledging the progress made also by Arab media in dealing with human rights issues;

Recommendations

We recommend:

1. Arab States that have not yet established NHRIs to do so in accordance with the Paris Principles, to strengthen their independence and effectiveness in law and practice, and to endow them with adequate financial resources;

2. Arab States to reinforce national legal frameworks to promote and protect human rights, the rule of law and an effective administration of justice;

3. Arab States, which have not done so, to ratify the core international human rights treaties, including Optional Protocols, notably the Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights, proceed with the ratification of the Arab Charter for Human Rights, remove reservations that contradict the essence of the treaties and accept the competency of the UN treaty bodies to consider individual complaints;

4. Ensuring conformity between international human rights norms and national legislation, and follow-up on the implementation of the recommendations of treaty bodies and special procedures, as well as observations resulting from the Human Rights Council;

5. Strengthening constitutional, legislative and practical measures aiming at ensuring that judicial proceedings are conducted fairly in accordance with international norms and that the rights of the parties are respected;

6. Promoting the independence of the judiciary while adopting national human rights plans of action and establishing mechanisms of implementation in partnership with NHRIs, governments and non-governmental human rights organizations;

7. NHRIs to contribute in developing national strategies comprising activities aiming at raising awareness among relevant stakeholders in respecting the independence of the judiciary;

8. Promote and participate in monitoring cases of arbitrary arrest and detention, including the conditions of detention, and observe trials as practical measures to evaluate whether a court or tribunal is competent, independent and impartial;

9. NHRIs to engage in joint research and analysis to develop indicators and criteria to monitor and report on cases of arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention and unfair trial;

10. NHRIs to provide effective legal assistance for victims of unfair trial and valuable and timely remedies for human rights violations in conformity with international standards and within the limits prescribed by the law; and ensure accessible complaint handling mechanisms guaranteeing everyone to obtain redress for violations committed during judicial proceedings;

11. NHRIs to promote public awareness programmes on the rule of law and the administration of justice through media outlets and encouraging liaison with the media;

12. The League of Arab States to facilitate the procedures of accreditation, as observers, of Arab NHRIs and non-governmental organizations to the Arab Permanent Commission for Human Rights, and to promote the status and participation of these institutions and organizations in the work of the Commission;

The participants in the Conference, finally,

Express their gratitude to the Kingdom of Morocco, the Advisory Council for Human Rights and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights for organizing the Third Conference on NHRIs in the Arab region under the auspices of the Kingdom of Morocco on the theme of the independence of the judiciary in the Arab region;

Praise the Moroccan experience in the area of transitional justice and consider it as foremost among the reconciliation, truth and equity committees;

Agree on holding the Fourth Conference on common challenges facing the work of NHRIs in the Arab region, and elaborating adequate mechanisms to develop their capacities and independence in conformity with the Paris Principles and to open a discussion on those Principles;

Welcome the invitation made by the Algerian National Advisory Commission for Protection and Promotion of Human Rights to hold the Fourth Conference in Algiers;

Request the Advisory Council for Human Rights in Morocco and the host country to submit the recommendations of the present Conference, as an official document to the United Nations Human Rights Council.

Rabat, 14 November 2007

List of NHRIs participating in the Conference

1. The National Advisory Commission for Protection and Promotion of Human Rights in Algeria (*Commission nationale consultative de promotion et de protection des droits de l'homme (CNCPPDH)*)

2. The National Council for Human Rights in Egypt (NCHR)

3. The Advisory Council for Human Rights in Morocco (Conseil consultatif des droits de l'homme au Maroc (CCDH))

4. The National Committee for Human Rights in Qatar

5. The Office of the Commissioner for Human Rights, the Fight against Poverty and the Insertion in Mauritania (Commissariat aux droits de l'homme, à la lutte contre la pauvreté et à l'insertion en Mauritanie)

6. Human Rights Commission of the Kingdom of Saudi Arabia (HRCSA)

7. Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights (PICCR)

8. The Supreme Committee for Human Rights and Fundamental Liberties in Tunisia (*Comité Supérieur des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales (CSDHLF)*)

Annex VIII

CHART OF THE STATUS OF NATIONAL INSTITUTIONS ACCREDITED BY THE INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS

In accordance with the Paris Principles and the ICC Sub-Committee Rules of Procedure, the following classifications for accreditation are used by the ICC:

A: Compliance with the Paris Principles;

A(R) Accreditation with reserve - granted where insufficient documentation is submitted to confer A status;

B: Observer Status - Not fully in compliance with the Paris Principles or insufficient information provided to make a determination;

C: Non-compliant with the Paris Principles.

A Status Institutions

National Institution	Status	Year reviewed
Asia and the Pacific		
Afghanistan: Independent Human Rights Commission	A	October 2007 Will be reviewed in October 2008
Australia: Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission	A	1999 October 2006
India: National Human Rights Commission of India	A	1999 October 2006
Indonesia: National Human Rights Commission of Indonesia	A	2000 March 2007
Jordan: National Centre for Human Rights	A	April 2006 March 2007 October 2007 Will be reviewed in October 2010
Malaysia: Human Rights Commission of Malaysia (SUHAKAM)	A	2002
Mongolia: National Human Rights Commission of Mongolia	A	2002 - A(R) 2003
Nepal: National Human Rights Commission of Nepal	A	2001 - A(R) 2002 - A A status placed under review April 2006; under review in March 2007 October 2007 Will be reviewed in October 2008

National Institution	Status	Year reviewed
New Zealand: New Zealand Human Rights Commission	A	1999 October 2006
The Philippines: Philippines Commission on Human Rights	A	1999 March 2007 October 2007
Republic of Korea: National Human Rights Commission of the Republic of Korea	A	2004
Thailand: Office of the National Human Rights Commission of Thailand	A	2004
Africa		
Algeria: Commission Nationale des Droits de l'homme	A	2000 - A(R) 2002 - A(R) 2003
Egypt: National Council for Human Rights	A	April 2006 - B October 2006
Ghana: Commission on Human Rights and Administrative Justice	A	2001
Kenya: Kenya National Commission on Human Rights	A	2005
Malawi: Malawi Human Rights Commission	A	2000 March 2007
Mauritius: Commission Nationale des Droits de L'homme	A	2002
Morocco: Conseil Consultatif des Droits de L'homme du Maroc	A	1999 - A(R) 2001 October 2007 Will be reviewed in October 2010
Namibia: Office of the Ombudsman	A	2003 - A(R) April 2006
Niger: Niger Commission Nationale des Droits de L'homme et des Libertés Fondamentales	A	2001 - A(R) 2002 - A April 2006 (reviewed)
Rwanda: National Commission for Human Rights	A	2001 October 2007
Senegal: Comité Sénégalais des Droits de L'homme	A	2000 October 2007 Will be reviewed in October 2010
South Africa: South African Human Rights Commission	A	1999 - A(R) 2000 October 2007
Tanzania: National Human Rights Commission	A	2003 - A(R) 2005 - A(R) October 2006

National Institution	Status	Year reviewed
Togo: National Commission for Human Rights	A	1999 - A(R) 2000 October 2007
Uganda: Uganda Human Rights Commission	A	2000 - A(R) 2001
Zambia: Zambian Human Rights Commission	A	2003 - A(R) October 2006
The Americas		
Argentina: Defensoría del Pueblo de la Nación Argentina	A	1999 October 2006
Bolivia: Defensor del Pueblo	A	1999 - B 2000 March 2007
Canada: Canadian Human Rights Commission	A	1999 October 2006
Colombia: Defensoría del Pueblo	A	2001 October 2007
Costa Rica: Defensoría de los Habitantes	A	1999 October 2006
Ecuador: Defensor del Pueblo	A	1999 - A(R) 2002
El Salvador: Procuraduria para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
Guatemala: Procuraduría de los Derechos Humanos de Guatemala	A	1999 - B 2000 - A(R) 2002
Honduras: Comisionado Nacional de los Derechos Humanos de Honduras	A	2000 October 2007
Mexico: Comisión Nacional de los Derechos Humanos	A	1999 October 2006
Nicaragua: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
Panama: Defensoría del Pueblo de la República de Panamá	A	1999 October 2006
Paraguay: Defensoría del Pueblo de la República del Paraguay	A	2003
Peru: Defensoría del Pueblo	A	1999 March 2007
Venezuela: Defensoría del Pueblo	A	2002
Europe		
Albania: Republic of Albania People's Advocate	A	2003 - A(R) 2004
Armenia: Human Rights Defender of Armenia	A	April 2006 - A(R) October 2006

National Institution	Status	Year reviewed
Azerbaijan: Human Rights Commissioner (Ombudsman)	A	October 2006
Bosnia and Herzegovina: Human Rights Ombudsman of Bosnia and Herzegovina	A	2001 - A(R) 2002 - A(R) 2003 - A(R) 2004
Denmark: Danish Institute for Human Rights	A	1999 - B 2001 October 2007
France: Commission Nationale Consultative des Droits de L'homme	A	1999 October 2006 review deferred to October 2007 October 2007
Georgia: Public Defender's Office	A	October 2007
Germany: Deutsches Institut für Menschenrechte	A	2001 - A(R) 2002 - A(R) 2003
Greece: National Commission for Human Rights	A	2000 - A(R) 2001 October 2007 Will be reviewed in October 2009
Ireland: Human Rights Commission of Ireland	A	2002 - A(R) 2003 - A(R) 2004
Luxembourg: Commission Consultative des Droits de L'homme du Grand-Duché de Luxembourg	A	2001 - A(R) 2002
Norway: Centre for Human Rights	A	2003 - A(R) 2004 - A(R) 2005 - A(R) April 2006
Northern Ireland (UK): Northern Ireland Human Rights Commission	A	2001 - B April 2006 - B October 2006
Poland: Commissioner for Civil Rights Protection	A	1999 October 2007
Portugal: Provedor de Justiça	A	1999 October 2007
Spain: El Defensor del Pueblo	A	2000 October 2007
Sweden: Ombudsman Against Ethnic Discrimination	A	1999 Requested a deferral in October 2007

A Reserve Status Institutions

National Institution	Status	Year reviewed
Asia and the Pacific		
Palestine: The Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights	A(R)	2005
Africa		
Chad: Commission Nationale des Droits de L'homme	A(R)	2000 - A(R) 2001 - A(R) 2003 - A(R)
Democratic Republic of Congo: Observatoire National des Droits de l'Homme	A(R)	2005

B Status Institutions

National Institution	Status	Year reviewed
Asia and the Pacific		
Qatar: National Human Rights Committee of Qatar	B	October 2006
Sri Lanka: Human Rights Commission of Sri Lanka	B	2000 A status placed under review March 2007 Reviewed in October 2007
Africa		
Cameroon: National Commission on Human Rights and Freedoms	B	1999 - A October 2006
Burkina Faso : Commission Nationale des Droits de L'homme	B	2002 - A(R) 2003 - A(R) 2005 (B) April 2006, March 2007
Nigeria: Nigerian Human Rights Commission	B	1999 - A(R) 2000 - A October 2006 (special review) Placed under review March 2007 October 2007
Europe		
Austria: The Austrian Ombudsman Board	B	2000
Belgium: The Centre for equal opportunities and opposition to racism	B	1999
The Netherlands: Equal Treatment Commission of The Netherlands	B	1999 - B 2004

National Institution	Status	Year reviewed
Slovakia: National Centre for Human Rights	B	October 2007
Slovenia: Republic of Slovenia Human Rights Ombudsman	B	2000
Switzerland: Federal Commission against Racism (FCR)	B	1998
Russia: Commissioner on Human Rights in the Russian Federation	B	2000 2001

C Status Institutions

National Institution	Status	Year reviewed
Africa		
Benin: Commission Béninoise des Droits de L'homme	C	2002
Madagascar: Commission Nationale des Droits de l'Homme de Madagascar	C	2000 - A(R) 2002 - A(R) 2003 - A(R) April 2006 - status withdrawn October 2006
Americas		
Antigua and Barbuda: Office of the Ombudsman	C	2001
Barbados: Office of the Ombudsman	C	2001
Puerto Rico: Oficina del Procurador del Ciudadano del Estado Libre Asociado de Puerto Rico	C	March 2007
Asia and the Pacific		
Hong Kong: Hong Kong Equal Opportunities Commission	C	2000
Iran: Commission Islamique des Droits de L'homme	C	2000
Europe		
Romania: Romanian Institute for Human Rights	C	March 2007
Slovakia: Slovakia Commissioner for Human Rights	C	2002

Pending or suspended Institutions

National Institution	Status	Year reviewed
Africa		
Americas		
Asia and the Pacific		
Fiji: Fiji Human Rights Commission	Suspended Note: Fiji resigned from the ICC on 2 April 2007	2000 Accreditation suspended in March 2007 for review in October 2007 Commission resigned from the ICC 2 April 2007
Europe		

Annex IX

WORKSHOP OF NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS AND TREATY BODIES

Geneva, 26-28 November 2007

Conclusions

Introduction

1. Representatives of nine National Human Rights Institutions met with members of four UN human rights Treaty Bodies on 26-28 November in Geneva to deepen the discussion that was started in Berlin in November 2006 on the interaction of NHRIs and UN human rights Treaty Bodies and review current practices.

2. The NHRIs present all had recent experience of engaging with the UN human rights Treaty Body process. They were from Germany, Guatemala, Ireland, Kenya, Mauritius, Mexico, New Zealand, South Africa and South Korea. Members of treaty bodies present were from the Human Rights Committee (3), the Committee Against Torture (2), the OPCAT Subcommittee on Prevention (1) and the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (3). Also present were staff of OHCHR, an expert from Bristol University (UK) and representatives of NGOs, including the Association for the Prevention of Torture and the International Human Rights Service.

Role of NHRIs

3. It was noted that NHRIs play three distinct roles: at the national, regional and international levels. While NHRIs are the key element of strong national human rights protection systems, the international role is critically important. The more NHRI's are able to contribute information to, participate actively in the international human rights system, and follow up to their recommendations, the more they enhance and strengthen their national position. NHRIs and UN human rights Treaty Bodies are natural partners in the protection and promotion of human rights.

4. The ICC Sub-Committee on Accreditation acknowledged this international role of NHRIs in a General Observation at its meeting in October 2007. It specifically "highlights the importance for NHRIs to engage with the international human rights system – in particular the Human Rights Council and its mechanisms (Special Procedures Mandate Holders) and the United Nations Human Rights Treaty Bodies. This means generally NHRIs making an input to, participating in these human rights mechanisms, and following up at the national level to the recommendations resulting from the international human rights system".

5. The importance of NHRIs engaging with Indigenous Peoples as part of their involvement in treaty body processes was emphasised.

Principal conclusion: Implementing the harmonised approach to NHRIs engagement with Treaty Body Processes

6. Participants shared and reflected on practical experiences of engagement since the Berlin meeting. On the basis of these discussions, they *endorsed* the harmonised approach to NHRI engagement with Treaty Body processes agreed upon in Berlin (attached to these conclusions) and *recommended* that NHRIs and treaty bodies work towards its implementation. The increased communication and sharing of practices between different UN human rights treaty bodies on engaging NHRIs was welcomed, and the Inter Committee Meeting of Treaty Bodies was encouraged to continue to focus on harmonising their approach working methods and interaction with NHRIs, and prioritise this discussion at the next Inter Committee Meeting of Treaty Bodies.

Encouraging participation

7. Treaty Body Secretariats and the National Institutions Unit of the OHCHR were asked to actively invite and encourage NHRI's to participate in the UN treaty body processes and to provide them well in advance with information on the annual programme of consideration of state party reports as well as with summaries of previous recommendations by the international human rights system by country. Lists of Secretariat focal points for each Committee would also be made available.

8. They were also asked to provide guidelines on interaction with UN human rights Treaty Bodies, rules of procedure, development of reports by NHRIs and NHRI follow-up to concluding observations. The use of web technology to inform and familiarise NHRI's and others with these procedures was supported.

9. The availability of an ICC Geneva Representative who could speak on behalf of A status NHRIs in UN human rights treaty body sessions was noted and supported.

10. The forthcoming publication by the German Institute for Human Rights of a Hand-Book on NHRI's interacting with the treaty body system was welcomed.

NHRI and Treaty Bodies: Good Practices

11. The good practices shared by NHRIs concerning their interaction with Treaty Body secretariat staff ahead of the session; with individual members of the Treaty Bodies, their participation in informal/formal sessions and then the follow-up action at the national level to treaty body concluding observations were commended. Particular emphasis was placed on the need to envisage follow up mechanisms by NHRIs to Treaty Bodies recommendations in order to ensure oversight to Government action - acknowledging also that it is the State that has the primary responsibility for follow up. This included bringing together various national actors, such as Parliament, engaging the media, advocating for implementation, monitoring the State party's response, and providing feedback to the relevant Treaty Body. Especially important was also the contribution of NHRIs to the identification of the list of issues to be discussed with the State party prior to the consideration of the report as well as their support in sharpening the focus of the concluding observations.

NHRIs as advocates for ratification and use of complaints mechanisms

12. It was noted that NHRIs can make an important contribution by advocating for ratification of international human rights treaties, optional protocols, removal of reservations and the acceptance of treaty provisions relating to individual complaints (such as Article 14 of ICERD which has been accepted by only 51 State parties and used by individuals or groups of individuals from 9 States parties).

13. The role of NHRI's in supporting the individual complaints mechanisms of specific UN human rights Treaty Bodies was emphasized, including raising public awareness of their availability, potentially providing support for petitioners, and monitoring follow up by the State party.

NHRI involvement in OPCAT

14. Examples of good practice were discussed in relation to the process of establishing National Preventive Mechanisms (NPM) under the OPCAT, the role of NHRI's, their relationship with NGOs, and the importance and complementarity of cooperation between the Subcommittee and National Preventive Mechanisms. It was also noted that some NHRIs have been identified as the NPM and this in recognition of their independence and adherence to the Paris Principles.

Dissemination of the conclusions and report

15. The OHCHR and ICC of NHRIs as well as regional coordinating bodies of NHRIs were asked to widely disseminate the conclusions and report of the meeting to NHRI's, Treaty Body members and States parties, including the harmonised approach to NHRI interaction with treaty body processes. In addition, it was pointed out that the report and conclusions of this meeting should be circulated by one or more NHRIs with A status as an official document of the Human Rights Council.

Annex X

DISCUSSION PAPER ON INTERACTION BETWEEN NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS AND SPECIAL PROCEDURES

The purpose of this document is to identify areas for strengthened interaction between national human rights institutions (NHRIs) and Special Procedures (SPs) of the Human Rights Council (especially those NHRIs which are fully compliant with the Paris Principles, i.e. with A-status ICC accreditation[a]). NHRIs and SPs have much to gain from each other in performing their responsibilities for the promotion and protection of human rights.[b]

At the 12th annual meeting of SP mandate holders (Geneva, 21-25 June 2005), the need was recognized to strengthen follow-up to SP recommendations and to enhance their impact at the country level. Strengthened cooperation between SPs and NIs in these and other areas can make an important contribution to the effectiveness of both SPs and NIs, and to the effective realisation of human rights for people everywhere.

The potential for successful cooperation between NHRIs and SPs has recently also been acknowledged by the United Nations High Commissioner for Human Rights, Ms. Louise Arbour, when she addressed the 19th annual meeting of the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights on 21 March 2007. She mentioned that NHRIs take a pivotal position at the national level as the key-stone of a strong national human rights protection system. Moreover, she expressed her conviction that NIs are the best relay mechanism at country level to ensure the application of international human rights norms, and specifically mentioned the Special Procedures in this regard.

On the occasion of the 20th anniversary of the Danish Institute for Human Rights, the Deputy High Commissioner for Human Rights, Ms. Kyung-wha Kang, also reiterated this on 3 May 2007 when stating that NHRIs are key dialogue partners to Special Procedure mandate holders, contributing to the preparation, implementation and follow up action to country visits.

The important and mutually reinforcing role of NHRIs and SPs has been already acknowledged in several fora. The Annex to this paper lists areas for strengthened cooperation building on existing practices.

---

[a] The International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights has an accreditation procedure through which NHRIs are examined on their compliance with the international standards for NHRIs, the Paris Principles. Those NHRIs deemed to be in full compliance with the Paris Principles receive an A-status accreditation.

[b] NHRIs in this document refer to those national institutions with a constitutional or legislative mandate to protect and/or promote human rights.

Proposals for the interaction between NHRIs and SPs

Country visits: standing invitations and visit requests

1. NHRIs can encourage the Government to extend a standing invitation to all thematic SPs.

2. NHRI can bring specific human rights developments to the attention of the relevant SPs, and when warranted encourage them to request a country visit to the Government.

Preparation of a country visit

3. NHRIs are encouraged to propose reliable and relevant interlocutors, as well as provide SPs with relevant background information/materials, including relevant annual or thematic human rights reports.

During a country visit

4. SPs are encouraged to routinely include in their schedule a meeting with the NHRI.

5. NHRIs might be requested to assist in the organization of the “unofficial” part of the agenda.

Recommendations after a country visit

6. SPs are encouraged when feasible to involve NHRIs in the process of formulating the recommendations, so as to sharpen their focus and specificity.

7. SPs could include in their recommendations that an NHRI in full compliance with the Paris Principles be set up, that an existing NHRI be strengthened so that it fully complies with the Paris Principles, that adequate resources be provided to NHRIs, that an NHRI seeks accreditation through the ICC, etc.

8. If an SP mandate holder issues a press release or public statement after the country visit, NHRIs are encouraged to widely publicize the statement at the national level.

Follow-up to a country visit

9. SPs are encouraged to approach NHRIs to widely disseminate and translate the country visit report to their national contact network, including selected Government officials, Members of Parliament or NGOs and civil society groups.

10. SPs might wish to recommend in their country visits report that NHRIs actively monitor the follow-up of SP recommendations.

11. SPs are encouraged to actively request information from the NHRI in order to assess the status of implementation of the recommendations made following a country visit, for example through a questionnaire. NHRIs are also encouraged to regularly provide information to mandate-holders on the implementation of their recommendations (or lack thereof).

12. NHRIs are encouraged to take relevant SPs' recommendations into account when submitting opinions, recommendations, proposals and reports to the Government, Parliament or other public body.

13. NHRIs can act as reliable partners at the national level for the monitoring of any retaliatory action against sources of information that have cooperated with a SP during a country visit. NHRIs are encouraged to promptly inform OHCHR of such events, for the attention of the SP mandate holder.

14. NHRIs could organize follow-up seminars, either at the request of SPs or at their own initiative, including all the human rights stakeholders as well as the SP mandate holder.

15. NHRIs are encouraged to take relevant SPs' recommendations into account when preparing their work-plan and when assisting in the formulation of National Human Rights Action Plans and in other human rights related programming activities.

Communications

16. The SP can make use of an NHRI as (1) a reliable and available source of information; (2) a potentially good partner to verify the accurateness of information obtained from other sources; and (3) an effective intermediary to obtain information from third parties.

17. In case of an anticipated or ongoing human rights violation, NHRIs can act as an important link for early warning and may bring such situations to the attention of the SP for their action.

18. Because of their mandate regarding existing or draft legislation, NHRIs are optimally placed to flag relevant (draft) laws to the SP, who may act upon this information.

Protection capacity

19. Whenever an NHRI is under threat, relevant SPs could act to protect it through communications or other measures.

20. SPs could make effective use of regional networks of NHRIs to mobilize public opinion to address particular human rights issues.

Thematic studies

21. NHRIs could bring a specific situation to the attention of the relevant SP and suggest specific issues be the subject of, or be included in a thematic study. NHRIs can also be approached with a further request for information or the dissemination of a questionnaire among the national contacts of the NHRI for the preparation of thematic studies.

22. NHRIs can organize thematic conferences or seminars and invite the relevant SP mandate holders to attend.

23. Thematic studies should be more systematically shared with NHRIs, so that their conclusions may be taken into account by NHRIs when formulating legislative proposals.

International meetings

24. Those NHRIs which are in compliance with the Paris Principles (having received an A-status by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights) could attend sessions of the Human Rights Council and make an oral statement during the interactive dialogue after the presentation by the relevant SP mandate holder.

25. The 14th Annual Meeting of SPs could recommend that interaction between SPs and NHRIs be discussed on a regular basis during the Annual Meeting. When feasible, NHRIs should have a regular interaction with SPs at their Annual Meeting. This would provide for a venue to discuss and identify best practices and lessons learned.